موقف البرلمان البريطاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٩١٧- ١٩٣٩

د. جيهان على سالم
باحث تاريخ حديث ومعاصر
دار الوثائق القومية

فلسطين مهد الديانات السماوية، اليهودية والمسيحية والإسلامية، وبأرضها ارتبطت حادثة الإسراء والمعراج، وبها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، كما أنها تتمتع بموقع استراتيجي متميز، فتطل على البحرين المتوسط والأحمر، فضلاً عن أنها تقسم العالم العربي إلى قسمين، وتقع على نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا، ولا شك أن ذلك جعلها هدفًا للقوى الاستعمارية، ومن هنا كان سعي الحكومة البريطانية في التخطيط لاحتلالها قُبَيْلَ الحرب العالمية الأولى، وجاء اندلاعها عام ١٩١٤ بمثابة فرصة اغتنمتها لتنفيذ مخططها؛ حيث عقدت من أجل تحقيقه سلسلة من المحادثات والاتفاقيات، انتهت إلى إعلان تصريح بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧، الذي كان بمثابة حجر أساس إقامة الوطن القومي اليهودي الصهيوني في فلسطين.

وبما أن الدور البريطاني في القضية دور شديد الأهمية، فهي التي منحت تصريح بلفور، وهي التي مكنت للهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإذا كان دور الحكومة البريطانية واضحًا بهذه الصورة، وتناوله العديد من الدراسات والمؤلفات، فإن دور البرلمان البريطاني من تلك القضية، جاء ليمثل الوجه المكمل للسياسة البريطانية في فلسطين، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتغطي دوره في الفترة منذ عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٣٩.

وفي البداية نعرض لمحة عن الدستور البريطاني؛ الذي يعد دستورًا غير مكتوب، إذ لم يصدر به قانون يحدد الحقوق والاختصاصات بين السلطات، كما حددتها بعض الدساتير الأخرى، بل هو مجموعة من بعض العادات والقوانين، التي لها احترام وقوة تنفيذ لا تقل عن القوانين المكتوبة، ومن بعض قوانين صدرت في مختلف العصور، أهمها العهد الأعظم الماجنا كارتا Magna Charta[١]، الذي منحه الملك جون

للشعب البريطاني عام ١٢١٥م، وقرر عقد برلمان سنوي والمساواة أمام القضاء. وقانون HabeasCorpus[٢]، الذي صدر عام ١٦٧٩م، وتضمن حرية الفرد. وقانون التسوية، الذي صدر عام ١٧٠١، وأقر بأن ديانة الجالس على عرش بريطانيا هي المذهب البروتستنتي[٣].

أما النظام النيابي البريطاني فإنه يستمد روحه وقوته من مبدأ الرضى بحكم الأكثرية واحترام الأقلية لهذا الحكم. ولكن مع التسليم بهذه النظرية يجب على الأكثرية احترام رأي الأقلية بتمكينها من التمتع بكامل الحرية في المناقشة والانتقاد وإبداء الرأي وعدم التضييق عليها في هذه الحقوق. ومع هذا يجب أن تسلم الأقلية بمبدأ آخر هو أن حق الانتقاد والحرية المطلقة في إبداء الرأي المقرر لها يجب أن لا يتعدى الحدود المباحة وينتهي إلى قصد مقاومة حكم الأغلبية وتعطيل المناقشات البرلمانية بوسائل شتى من وسائل العنف أو التحكم. فاحترام رأي الأقلية في إنجلترا مسألة مقبولة ومقدرة من الجميع، فكما تسمى الحكومة في تلك البلاد "حكومة جلالة الملك" كذلك تسمى المعارضة "معارضة جلالة الملك" (His Majesty's Opposition)، ورئاسة المعارضة كرئاسة الوزارة لقب رسمي، واحترام المعارضة وتقديس وظيفتها في النظام الدستوري البريطاني نشأ لاعتبارها بمثابة مركز الانتقاد في المجالس النيابية، والانتقاد هو أساس ضروري لنجاح الحكم الدستوري، ولذلك يرى الإنجليز أنه لا يستقيم حكم نيابي بغير معارضة محترمة[٤].

ووفقًا للدستور يتولى البرلمان البريطاني سلطة التشريع، ويتكون من مجلس العموم ومجلس اللوردات.

أولاً – مجلس العموم House of Commons

يتألف من ٦١٥ عضوًا منتخبًا منهم ٥١٦ عن إنجلترا وويلز، و٧٤ عن إسكتلندا و١٣ عن شمال أيرلندا و١٢عن الجامعات (سبعة منهم عن جامعات إنجلترا، وثلاثة عن جامعات إسكتلندا، وواحد عن جامعات شمال أيرلندا، وواحد عن جامعة ويلز)[٥].

وحق الانتخاب لهذا المجلس مباح لكل فرد ذكرًا كان أو أنثى، لا يقل عمره عن ٢١ عامًا، متمتعًا بالجنسية البريطانية، ويشترط ألا يجمع العضو بين وظيفة حكومية وعضوية المجلس، وألا يكون محكومًا عليه بالإفلاس أو الخيانة[٦].

أما عن اختصاصات مجلس العموم فتتضمن وضع التشريعات من قوانين جديدة، وتعديل القوانين القديمة، إلا أن حق التشريع المالي من اختصاص الحكومة، ولأعضاء المجلس فقط حق اقتراح أي تشريع أو قانون آخر، ولا يستطيع أحد الوزراء أن يقدم مشروعًا إلا بصفته عضوًا في المجلس.

كما يتولى المجلس مناقشة جميع أعمال الدولة، ومراقبة السلطة التنفيذية المرتبط وجودها بثقته، فإن رفض منحها هذه الثقة استقالت. ولكن يجب أن نذكر أن رئيس الوزراء قد يسعى إلى حل المجلس والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. كما يتم تخصيص١٥% من وقت هذا المجلس لاقتراحات الأعضاء، وأن يترك الوقت الباقي للحكومة؛ حيث تعرض فيه مشاريعها وأعمالها باتفاق مع رئيس حزب المعارضة[٧].

ولمجلس العموم لائحة داخلية لتنظيم أعماله ومتى أقرها البرلمان تصبح قانونًا، ويسرى مفعولها على المجالس التي تعقبه، ولا داعي لتقريرها مرة أخرى عند افتتاح برلمان جديد، وإذا لزم تعديل أحد نصوصها يكفي لذلك عرض اقتراح على المجلس،

وأخذ الأصوات عليه، ويصبح قانونًا داخليًّا دون اللجوء إلى أي إجراء آخر. وتشمل هذه اللوائح انتخاب الرئيسThe Speaker ، وتحديد سلطته، كما تشمل طريقة حفظ النظام، وإدارة المناقشات، ويُنتخب الرئيس من بين أعضاء المجلس، وجرت العادة أن يتم انتخابه من بين أعضاء الأغلبية، وبعد أن يتم انتخابه، يصبح مستقلاً عن الأحزاب، وسلطة رئيس مجلس العموم واسعة، فله الكلمة الأولى في إدارة المناقشات، ويختار التعديلات للمناقشة، ويمنع التكرار والخروج عن الموضوع، وله سلطات خاصة في قبول أو رفض اقتراح إنهاء المناقشة[٨].

إجراءات نظر القوانين في مجلس العموم

طريقة عرض وبحث مشروعات القوانين في مجلس العموم تختلف في حالة القوانين العامة (Public Bill) عنها في حالة المشروعات الخاصة (Private Bill). فأما مشروعات القوانين العامة فتقضي لائحة المجلس في شأنها اتباع ثلاث قراءات لمشروع القانون:

القراءة الأولى: يؤخذ فيها إذن من المجلس بعرض المشروع، وذلك بأن يكتب عنوان المشروع فقط، واسم العضو أو الوزير المقترح، ويقدم لسكرتارية المجلس، فيتلو كاتب المجلس ذلك في إحدى الجلسات، ثم يأمر الرئيس بطبع المشروع وتحديد يوم القراءة الثانية.

القراءة الثانية: وفيها يعرض المشروع للمناقشة أمام المجلس لأول مرة، ويعطى جميع الأعضاء الفرصة في بحث مبادئه العامة دون الدخول في تفاصيل، فإذا لاقى اعتراضًا من الأعضاء، تقوم الحكومة أو العضو بسحب المشروع، وإذا نال موافقة الأعضاء، يقوم المجلس بإحالته على أحد لجان المجلس الدائمة، التي تتكون من ٦٠

عضوًا من أعضاء المجلس بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، وبعد انتهاء اللجنة من عملها، يُعرض المشروع مع تقرير اللجنة على المجلس، ليتاح للأعضاء إبداء ملاحظاتهم على تفاصيل المشروع[٩].

القراءة الثالثة: بعد بحث تقرير اللجنة، يُعرض المشروع من جديد على المجلس منعقدًا بكامل هيئته العادية، فيُقرأ للمرة الثالثة دون البحث في التفاصيل، ومتى أقر المجلس المشروع يُرسل إلى مجلس اللوردات، وبعد إقراره للمشروع يُعرض لتصديق العرش، فيصبح التشريع قانونًا[١٠].

أما الإجراءات المتبعة بشأن القوانين الخاصة التي تتعلق بالقوانين الخاصة بإقليم أو بشركة، والتي لا يسري مفعولها على جميع المملكة مثل القوانين التي تعطى لبلدية معينة سلطة ما أو تعدل اختصاص أو نظام شركة من شركات النقل أو السكك الحديدية، فتحتم الإجراءات وجوب تقديم البيانات التي تهم الهيئات التي ستنتفع بالقانون قبل تقديمه، كما أن مشروع القانون بعد قراءته الثانية، يُحال إلى لجنة لا يزيد عدد أعضائها على خمسة فقط، يُشترط في أحدهم أن يكون بعيد الصلة عن الموضوع ليكون حَكَمًا. ومتى تم بحث المشروع بواسطة هذه اللجنة، أُحيل إلى كامل هيئة المجلس لقراءته القراءة الثالثة، ثم تأخذ الإجراءات المسار العادي، ويشترط أيضًا في هذه القوانين أن تقدم إلى المجلس قبل انعقاده بشهرين[١١].

ثانيًا- مجلس اللوردات House of Lords

يُشكَّل من ٧٣٨ عضوًا، ولا يتقاضى أعضاؤه مرتبًا نظير عضويتهم، وهم نوعان: روحانيون وزمنيون. وعدد اللوردات الروحانيين ثابت، لا يزيد على ٢٦، ويشمل كبيري أساقفة كنتربوري ويورك و٢٤ أسقفًا من أساقفة إنجلترا وإسكتلندا

وشمال أيرلندا. أما اللوردات الزمنيون فعددهم ٦٧٠ لوردًا وراثيًّا بما فيهم ٤ من العائلة المالكة، إلا أن هذا العدد غير ثابت لارتباطه بأسباب سياسية[١٢]. إلا أن العادة جرت بأن توصي الوزارة كل سنة بإعطاء لقب اللوردية لبعض أنصارها، أو الذين قاموا بخدمات للدولة سواء في إدارات الحكومة أو في الأعمال الحرة، أو أدوا خدمات خاصة بالمستعمرات مثل: اللورد كرومر. ويُنسب إلى رئيس الوزراء لويد جورج L.Goerge أنه طلب من الملك منح لقب اللوردية لما يقرب من مائة شخص، خلال مدة وزارته أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها؛ ولهذا أصبح عدد أعضاء مجلس اللوردات غير ثابت، ويختلف كل سنة عن الأخرى، لزيادة التعيين فيه أو لوفاة بعض أعضائه بدون ورثة يعقبونهم أو عن ورثة قُصَّر[١٣].

أما اللوردات الحائزون على لقب لوردية إسكتلندا أو أيرلندا، فليس لهم حق حضور جلسات المجلس. وقد نشأت هذه التفرقة بعد انضمام إسكتلندا وأيرلندا إلى إنجلترا؛ حيث وجد أن عدد اللوردات في إسكتلندا كان ١٥٤، بينما لا يزيد في إنجلترا على ١٦٨، ولهذا تم الاتفاق على ألا يحضر مجلس اللوردات من إسكتلندا سوى ١٦ لوردًا، ينتخبهم جميع لورداتها عند بداية كل انتخابات عامة للبرلمان، وذلك لحضور جلسات المجلس طوال مدة البرلمان نيابة عنهم، لكن فيما بعد زاد هذا العدد؛ لحصول كثيرين منهم على لقب اللوردية، الذي يخول لصاحبه حق حضور جلسات مجلس اللوردات. أما اللوردات الأيرلنديون فلم يكن يتم انتخابهم عند تكوين كل برلمان، وإنما كانوا ينتخبون طول حياتهم، وكان عددهم ٢٨، إلا أنه بعد حصول أيرلندا على الحكم الذاتي عام ١٩٢٢، جرى تعديل في هذا العدد فأنقص إلى ١٨ يمثلون شمالها[١٤].

ورئيس مجلس اللوردات هو قاضي القضاة Lord Chancellor، ويجمع في شخصه الوظائف التقليدية الثلاث للحكومة: فهو عضو في السلطة التنفيذية، يقوم بأعمال تعتبر في بلاد أخرى من اختصاص وزير العدل. وهو رئيس السلطة القضائية. كما أنه ينتمي إلى المجلس الأعلى في الهيئة التشريعية. ولا يتقلد رئيس مجلس اللوردات بأي حال من الأحوال سلطة تنظيمية كتلك التي يتمتع بها رئيس مجلس العموم، فليس له أية ولاية في أمور حفظ النظام أكثر من أي لورد آخر، فلا يمكنه أن يؤجل جلسة المجلس، أو أن يقوم بأي عمل آخر باسم المجلس بدون موافقة اللوردات[١٥].

وبالنسبة لاختصاصات هذا المجلس، فإن له حق التشريع ونظر الميزانية بالمشاركة مع مجلس العموم، ولكن عام ١٩١١ صدر قانون يقصر حق نظر القوانين المالية على مجلس العموم، ويجعل هذه القوانين نافذة بمجرد إمضائها من الملك بعد مرور شهر على عرضها على مجلس اللوردات. أما بالنسبة للقوانين العامة الأخرى، فإذا أقرها مجلس العموم في ثلاث دورات برلمانية متعاقبة سواء تخللها انتخاب عام أم لا، ورفض مجلس اللوردات هذه القوانين في كل دورة برلمانية، ففي حالة الرفض الأخيرة، يعرض القانون على الملك للتصديق عليه، بشرط أن تمر سنتان على الأقل بين عرضه للتصديق وبين يوم قراءة القانون للمرة الثانية في الدورة البرلمانية الأولى[١٦].

وفي افتتاح البرلمان البريطاني لدورته العادية الثالثة في أكتوبر سنة ١٩٤٧، قدمت حكومة العمال مشروعًا، نص على إنقاص المدة التي يمكن لمجلس اللوردات أن يعطل فيها إصدار القوانين، وذلك بجعلها لا تستغرق إلا دورتين في سنة واحدة بدلاً من ثلاث في سنتين وفقًا لقانون عام١٩١١، كما نص على أنه بمجرد أن يصبح

مشروع التعديل قانونًا، يمكن لأى مشروع قانون وافق عليه مجلس العموم مرتين، ورفضه مجلس اللوردات مرتين، أن يقدم للمصادقة الملكية عليه بعد الرفض الثاني حتى ولو كانت موافقة مجلس العموم الثانية عليه قد تمت في دورة سابقة على الدورة التي يصبح فيها مشروع التعديل قانونًا[١٧].

وأبدت صحيفة الديلى هيرالد Daily Herald استحسانها للمشروع قائلة: "إن الحكومة الحاضرة – حكومة العمال برئاسة كلمنت أتلي– سبق لها أن منحت تفويضًا من الناخبين لإحداث التعديل المقترح"، وتناقش الصحيفة الموضوع فتورد مثالاً "بأن في استطاعة مجلس اللوردات تعطيل أي مشروع قانون لا يتطلب فتح اعتمادات مالية لمدة سنتين رغم إرادة الحكومة وموافقة مجلس العموم". والمعنى الذي يمكن أن نستخلصه من ذلك أن مجلس اللوردات في إمكانه– خلال العامين الأخيرين لأية وزارة في الحكم– أن يرفض الموافقة على تشريعات أقرها مجلس العموم، وله أيضًا أن يفرض إجراء انتخابات عامة في أي وقت يختاره حزب الأغلبية فيه[١٨].

أما عن إجراءات نظر مشروعات القوانين في مجلس اللوردات، فهي إجراءات مشابهة لتلك التي تتبع في مجلس العموم، أي أن هناك ثلاث قراءات، وكذلك مرحلة اللجان. وقد توجه الأسئلة إلى الوزراء، ولكن عدد الأسئلة قليل جدًّا– مقارنة بمجلس العموم– فلا يزيد عادة على عشرة أسئلة في الأسبوع[١٩].

تلك لمحة عن البرلمان البريطاني، الذي ستشهد أروقته العديد من المناقشات بشأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م وحتى إعلان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م.

تصريح بلفور ٢ نوفمبر عام ١٩١٧

تناولت العديد من الدراسات والمؤلفات[٢٠] تصريح بلفور ومدى تناقضه مع ما تضمنته مراسلات الحسين– مكماهون[٢١]، غير أن ما يهمنا هو المناقشات التي دارت بشأنه في البرلمان البريطاني، فقد أدلى تشرشل في جلسة أول نوفمبر سنة ١٩١٧، التي وافق فيها مجلس الوزراء البريطاني على التصريح، بالبيان التالي:"إن قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يخدم أهداف بريطانيا من حيث أنه يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحاد بينها وبين العرب. هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين سوف يكون عازلاً يفصل بين العرب شرق سيناء والعرب غرب سيناء، ثم إن هذا الوطن القومي لليهود، الذي سيكون بحاجة إلى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد العربي الواسع، سوف يبقى دائمًا في أحضان الغرب، الذي يستطيع في أي وقت أن يستعمله كقاعدة للعمل ضد أى تهديد لمصالح الإمبراطورية البريطانية في مصر من ناحية، أو في العراق من ناحية أخرى، كذلك فإن هذا الوطن القومي لليهود سوف يشغل العرب، ويمتص طاقاتهم أولاً بأول"[٢٢].

وفي اليوم التالي أعلن آرثر بلفور وزير الخارجية البريطاني ما يعرف بتصريح بلفور، وذلك في صورة رسالة موجهة إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد Rothschild ورد فيها: "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليًّا، أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى"[٢٣].

وفي جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ في مجلس العموم، وجه أحد الأعضاء سؤالاً إلى وزير الخارجية بلفور، بشأن مساندة الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، يتضمن إنشاء دولة يهودية مستقلة استقلالاً ذاتيًّا، أم دخول فلسطين في نطاق النفوذ البريطاني، أم وضعها تحت الحماية الفرنسية أو حماية الحلفاء أو أي نظام آخر. وقد رفض بلفور التعقيب قائلاً: إنه ليس من المستحسن في ذلك الوقت تحديد المستقبل الدستوري لفلسطين[٢٤].

ومرة أخرى سُئل بلفور في مجلس العموم البريطاني بشأن قيام الحكومة البريطانية بإبلاغ رغبتها في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين إلى الدول المتحالفة وبخاصة فرنسا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة، وهل يعتبر إنشاء الوطن القومي اليهودي هدفًا حربيًّا بريطانيًّا أم هدفًا حربيًّا لإحدى دول التحالف؟ فأجاب بلفور نافيًا حدوث اتصالات رسمية مع هذه الدول، موضحًا أن الحكومة البريطانية تسعى للتشاور معهم من أجل الحصول على موافقتهم[٢٥].

ومع احتلال أللنبي للقدس في ديسمبر سنة ١٩١٧، أعلن قيام إدارة عسكرية باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة"، وعندما تمكن من احتلال فلسطين في سبتمبر سنة ١٩١٨، دخلت البلاد تحت الإدارة السالفة، واتخذت القدس مقرًا لها، وكان كلايتون Clayton أول من تولى رئاستها، ثم سير موني Moony عام ١٩١٨، وواطسون Watson عام ١٩١٩، وأخيرًا لويس بولز L.Boles عام ١٩٢٠[٢٦].

الهجرة اليهودية ١٩٢٠ – ١٩٢٥

شهد النصف الثاني لعام ١٩٢٠ قيام الحكومة البريطانية بتعيين أول إدارة مدنية في فلسطين برئاسة المندوب السامي اليهودي هربرت صموئيلH.Samuel،

الذي أخذ على عاتقه مهمة وضع أسس تنفيذ السياسة البريطانية بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وتمثل الهجرة أهم دعائم بناء هذا الوطن، لذلك نجد هربرت صموئيل بمساعدة الجمعيات الصهيونية، وعلى رأسها الوكالة اليهودية، استطاع أن يتخذ التدابير اللازمة لتسهيل الهجرة اليهودية. وفي مقدمتها إصدار أول قانون للهجرة إلى فلسطين في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٠؛ وبمقتضاه أعطى للمندوب السامي حق تحديد عدد المهاجرين "من آن لآخر بناء على ظروف ومتطلبات البلاد"[٢٧]؛ حيث سمح بدخول ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي خلال سنة واحدة، كما أعلن "أن الهجرة ستكون تدريجية، وسيكون المهاجرون من الأغنياء وأصحاب المهن، وسيأتون برؤوس أموالهم لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية"[٢٨].

وحرصًا منه في تسهيل ومراقبة الدخول إلى فلسطين أصدر صموئيل في الأول من سبتمبر سنة ١٩٢٠ قرارًا بإنشاء دائرة السياحة والهجرة، التي أسند رئاستها إلى اليهودي الصهيوني ألبرت هيامسون A.Hyamson لإصدار شهادات الجنسية الخاصة بالسكان الفلسطينيين[٢٩]. وفي عام١٩٢٥ مُنح هذا الموظف سلطات واسعة لاستبعاد جميع الأشخاص الذين يعارضون السياسة الصهيونية، وقد أكد وزير المستعمرات ليو أمرى L.Amery في معرض إجابته عن سؤال النائب فرانك ساندرسون F.Sanderson "بأن رئيس شئون الهجرة اليهودي ملتزم بتنفيذ السياسة التي وضعتها حكومة صاحب الجلالة والمندوب السامي، وأن سلطة الترحيل لهؤلاء الأشخاص تتم بناء على القانون وليس على قرار مكتب الهجرة"[٣٠].

وفي ٤ مايو سنة ١٩٢١ عقب أحداث ثورة يافا، تم إيقاف الهجرة بشكل مؤقت[٣١]، حتى أصدر المندوب السامي في الثالث من الشهر التالي تعديلاً لقانون الهجرة ليشمل الفئات الآتية:

١- أصحاب الموارد المستقلة الذين يرغبون في الإقامة الدائمة في فلسطين.

٢- أصحاب المهن الذين يلحقون بهم، وحصلوا على عقود من قبل شركات أو تجار في فلسطين.

٣- زوجات وأولاد الأشخاص المقيمين في فلسطين، وكذلك من يقومون بإعالتهم.

٤- رجال الدين، بمن فيهم اليهود الذين قدموا إلى فلسطين مؤخرًا، والذين يثبتون قدرتهم على إعالة أنفسهم.

٥- المقيمون العائدون[٣٢].

وقد فتح هذا القانون باب الهجرة واسعًا أمام اليهود، فكل ما نص عليه هو الإشارة إلى فئات مختلفة، ولم يرد بصددها أي قيد يحدد أعداد المهاجرين[٣٣].

وقد أكد وكيل وزارة الخارجية سيسل هارمسوورث Cecil. Harmsworth، في جلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أمام مجلس العموم، على وصول المئات من المهاجرين إلى فلسطين شهريًّا. كما أوضح الدور المهم الذي لعبته المنظمة الصهيونية في تسهيل الهجرة حيث "كانت تتولى تقديم طلبات الهجرة إلى حكومة الانتداب، ثم تحصل على تأشيرات الموافقة على دخول هؤلاء المهاجرين، بالإضافة إلى توفير الإقامة والعمل المناسب لهم في مشاريع إنشاء الطرق واستصلاح الأراضي في المستعمرات اليهودية القائمة آنذاك، وذلك في حالة عدم توافر سبل العمل لديهم"[٣٤].

وطبقًا لسياستها المرسومة لإقرار الهجرة اليهودية، فقد تنبأ وزير الخارجية جورج كيرزون J.Curzon في جلسة ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ بمجلس اللوردات بالتقدم الصناعي، ونمو الموارد الذي سوف تشهده فلسطين بعد دخول اليهود

إليها[٣٥]، ثم جاء ونستون تشرشل W.Churchill في جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٢١ بمجلس العموم ليؤكد ذلك بما رآه من تقدم بالمستعمرات اليهودية، عندما زار فلسطين "فاليهود استوطنوا فلسطين من أجل تطويرها وتنمية مواردها لصالح جميع سكانها"، كما صرح: "إننا لا يمكن أن نسمح بتدمير المستوطنات اليهودية، ولن نسمح بوقف كل موجات الهجرة، التي تتم مراقبتها بحذر شديد سواء من ناحية الكم أو الكيف. ولن يتم السماح لأي يهودي بدخول البلد (فلسطين) فوق العدد الذي يمكن استيعابه لتنمية ثرواتها وتطوير مصادرها الطبيعية"، ثم أكد مرة أخرى "إننا لن نسمح بوقف كل موجات الهجرة في المستقبل، وإلا تعرضت وعود بريطانيا لعدم المصداقية في كل أنحاء الشرق والشرق الأوسط، وستكون مهمتنا أن نحث طرفًا على التساهل والآخر على التحمل مع الاحتفاظ بقدر من القوة للاستخدام حتى نضمن قبول الطرفين"[٣٦].

وقد عارض جوينسون هيكس Joynson Hicks ما ذهب إليه تشرشل من أن وصول اليهود لفلسطين سيؤدى إلى رفاهية البلاد، وتدفق الأموال اليهودية؛ لأن "نصف المهاجرين اليهود على الأقل هم أكثر الناس التصاقًا بالفقر، ويعيشون عالة على أموال الحكومة، فدعوة اليهود من جميع أنحاء العالم لإنشاء وطن قومي، هو انتهاك صارخ للالتزامات التي ارتبطت بها بريطانيا نحو السكان العرب(الفلسطينيين)، سواء مسلمون أو مسيحيون، الذين يمثلون حوالي٩٠ % من عدد السكان، ويسهمون إسهامًا كبيرًا في تمويل خزانة الحكومة بما يدفعونه من الضرائب"[٣٧].

كما انتقد اللورد لامنجتون Lamington في جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٢١م ما ذكره تشرشل بشأن ازدهار وتقدم المستعمرات اليهودية؛ إذ أن "هذه المستعمرات كانت موجودة هناك منذ ثلاثين أو أربعين سنة، ولم تكن هناك أية محاولة لتدميرها،

إنها فقط الادعاءات الصهيونية، التي أزعجت السكان العرب بشأن ما قد يحدث في المستقبل"، ثم أعطى اللورد مثالاً لتعنت الحكومة مع السكان العرب فقال: "في العام الماضي أنتج السكان العرب كميات كبيرة من المحاصيل، إلا أن الحكومة لم تسمح بتصديرها. ويبدو أن الحكومة أبقت على هذه المحاصيل في البلاد لتوفير الحياة للأعداد الكبيرة من اليهود المتدفقة على البلاد"[٣٨].

ومن جهة أخرى انتقد لورد سايدينهام Sydenham موقف الحكومة البريطانية بشأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي ربطها بعمليات تهريب الأسلحة، مشيرًا إلى أن "أهم إنجازات الصهيونية من خلال الهجرة كان تهريب ودخول حوالي ٣٠٣ قطع سلاح و١٧ ألف طلقة ذخيرة إلى (فلسطين)". وقد رفض دوق ساثرلاند هذا القول، مؤكدًا "أن الحكومة فرضت رقابة صارمة في تنفيذ سياسة الهجرة اليهودية، وحرصت على أن يتم انتقاء هؤلاء المهاجرين قبل دخولهم فلسطين"[٣٩].

واستمر الساسة البريطانيون في ترديد الفوائد التي سوف يجنيها العرب من الهجرة اليهودية؛ حيث زعم بلفور رئيس مجلس اللوردات بأن ازدهار العرب الاقتصادي لن يتم إلا إذا "دخلت رؤوس الأموال لاستغلال موارد هذا البلد– الصغير في مساحته– العظيم في الذكريات التي يثيرها". واختتم كلمته بأن "فلسطين تستطيع أن تستوعب أعدادًا كبيرة من الوافدين الجدد، ولن يتم هذا الازدهار إلا إذا استطاعت بريطانيا أن تشحذ حماس يهود العالم"[٤٠].

كما صرح تشرشل في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ بأن سياسة الحكومة بشأن الهجرة تقوم على أساس مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب[٤١]. وأكد هذه السياسة في الكتاب الأبيض رقم ١٧٠٠ الصادر في يونيه سنة ١٩٢٢؛ إذ تضمن "أن حكومة جلالة الملك تلفت النظر إلى الواقع بأن نصوص تصريح بلفور لا تهدف

إلى تحويل فلسطين برمتها إلى وطن قومي يهودي، بل إلى إنشاء وطن قومي يهودي... ومن الضروري لتنفيذ هذه السياسة أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عدد أفرادها بواسطة الهجرة... ولا يجوز أن تكون هذه الهجرة كبيرة لدرجة تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية لاستيعاب مهاجرين جدد، ومن الضروري ضمان ألا يكون هؤلاء المهاجرون عبئًا على أهالي فلسطين في مجموعهم، وألا يحرموا أي فريق من السكان من عمله"[٤٢].

وجاء صك الانتداب مؤكدًا على مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، فنصت المادة السادسة على "إدارة فلسطين ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع الفئات الأخرى، وأن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع– بالتعاون مع الوكالة اليهودية– حشد اليهود في الأراضي بما فيها الأراضي الأميرية[٤٣]، والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية"[٤٤].

وقد ندد جوينسون هيكس في جلسة ٤ يولية سنة ١٩٢٢ بمجلس العموم ما ورد بالكتاب الأبيض من عبارات تقول: "إن وجود اليهود في فلسطين هو حق وليس منَّة، وإن تمكين اليهود من زيادة عددهم في فلسطين عن طريق الهجرة إنما هو أمر مكمل لحق وجودهم في فلسطين... فإذا كان الصهاينة قد استطاعوا تهجير الآلاف والآلاف من اليهود إلى فلسطين حتى تتحقق لهم أغلبية عددية على العرب، فإن من حق العرب أن يقولوا إننا نمثل ٩٠ % من مجموع السكان، ونحن أهل لتقرير المصير، ولنا الحق في وضع قوانين الهجرة التي تطبق في بلادنا"[٤٥].

ويبدو أن موقف عضو حزب المحافظين جوينسون هيكس، كان محاولة لإحراج حكومة الأحرار برئاسة لويد جورج أثناء وجود الوفد العربي[٤٦] في لندن آنذاك، وكأنما أراد أن ينفى دور حزبه في مساندة ودعم الحركة الصهيونية.

وقد نفت الحكومة البريطانية ما قيل بشأن تقديمها مساعدات مالية لليهود من أجل استيطان فلسطين. فقد أشار رئيس مجلس العموم بونارلو Bonar.Law في ديسمبر سنة ١٩٢٠ إلى قيام الكيرين هايسود[٤٧](الصندوق التأسيسي لفلسطين) بجمع الأموال من اليهود في جميع أنحاء العالم، بهدف المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفلسطين المرتبطة بإنشاء الوطن القومي اليهودي[٤٨]. كما أكد تشرشل في٢١ مارس سنة ١٩٢٢، بأن تكاليف استيطان اليهود تدفعها عناصر يهودية[٤٩]، ثم صرح وكيل وزارة المستعمرات أورمسبي جور في ٩ يولية سنة ١٩٢٣ بأن "أعباء الهجرة لا يدفعها المكلف البريطاني، وإنما يتولى اليهود هذه النفقات"[٥٠]. وقُدرت هذه النفقات خلال الفترة ١٩٢٢– ١٩٢٣ بأكثر من عشرة آلاف جنيه من مجموع نفقات الهجرة[٥١].

وقد شكَّل اليهود البولنديون العدد الأكبر من المهاجرين اليهود الذين قدموا لفلسطين، فقد صرح تشرشل في مارس سنة ١٩٢٢ بدخول "حوالي ٣٣% منهم، ١٥% من يهود روسيا، ٥% من رومانيا، ١١% من أوكرانيا، ٣,٥% من بريطانيا، ١٠% من يهود وسط آسيا، ٢% من الولايات المتحدة الأمريكية، و٢٠,٥% من اليهود يمثلون جنسيات مختلفة، وذلك في الفترة من سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى ديسمبر سنة ١٩٢١"، مؤكدًا "أن الهدف من إنشاء المستعمرات اليهودية لا يقتصر على اليهود القادمين من بريطانيا فقط"[٥٢].

كما أشار أورمسبى جور في عام ١٩٢٣ بدخول حوالي ٤١% من اليهود البولنديين، و٤٢% من يهود روسيا وباقي دول شرق وجنوب شرق أوروبا إلى فلسطين خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر سنة ١٩٢٢[٥٣].

ويعزو البعض السبب في ازدياد عدد المهاجرين البولنديين إلى قيام السلطات البولندية بالتقليل من عدد اليهود العاملين في بعض المجالات الاقتصادية– بسبب سيطرتهم على قسم كبير من الصناعات ووسائل الإنتاج والإعلام وغيرها– مما أدى إلى هجرة عدد كبير منهم إلى فلسطين[٥٤].

وقد نفى تشرشل في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ بمجلس العموم "أن يكون هؤلاء المهاجرون مشبعين بالأفكار البلشفية؛ لأن "الأفكار البلشفية تختلف تماما عن الصهيونية"[٥٥]. كما صرح هربرت صموئيل في اجتماع خاص بأعضاء مجلس العموم– في مايو سنة ١٩٢٢– بأن "المهاجرين اليهود كان بينهم قسم قليل جدًّا من البلاشفة، وأن أكثرهم لم يكونوا متطرفين، وإن كانوا ذوي آراءٍ سياسيةٍ راقيةٍ، وتكاد أفكارهم تماثل أفكار حزب العمال في إنجلترا"[٥٦].

ومن اللافت للنظر ارتباط هؤلاء المهاجرين بزيادة نسبة الواردات من ألمانيا والنمسا؛ ففي عام ١٩٢٠ تم استيراد بضائع بقيمة ٢٩ ألف جنيه مصري[٥٧]، وفي العام التالي كانت البضائع الألمانية المستوردة بقيمة ٢٩٢ ألف جنيه، والنمساوية بقيمة ١٠٧,٥٠٠ جنيه[٥٨]. كما أشار أحد أعضاء مجلس العموم في مارس سنة ١٩٢٣ إلى قلة الواردات البريطانية مقارنة بمثيلتها الألمانية إلى فلسطين. وقد راوغ أورمسبي جور في الإجابة عن السؤال، بعدم وصول تقارير من فلسطين بهذا الشأن[٥٩].

وعلى الرغم من تأكيدات المسئولين البريطانيين بانتقاء المهاجرين لفلسطين بعناية، فقد لوحظ دخول بعض المهاجرين ذوي الخلق السيئ، على حد قول العضو فوكس كروفت F.Croft بمجلس العموم في أغسطس سنة ١٩٢٣؛ حيث طالب بمنح أهالي فلسطين نوعًا من المراقبة على الهجرة إلى بلادهم، خاصة وأنه كانت هناك

رغبة بشأن تشكيل مجلس مشترك[٦٠] للهجرة لفلسطين. وقد جاء الرد من المسئولين (دوجلاس هاكينج D.Hacking بالنيابة عن وكيل وزارة المستعمرات) بأن الموضوع ما زال تحت الدراسة[٦١].

على أية حال فقد أعلن أورمسبي جور في جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٢٣ بمجلس العموم "إن تقارير وزارة المستعمرات تشير إلى أن العدد الإجمالي للمهاجرين اليهود قد بلغ حوالي٢٧ ألفًا"[٦٢]. ثم أعلنت الوزارة أنه في نهاية عام ١٩٢٤ قد دخل فلسطين حوالي ٩٨١٤ مهاجرًا يهوديًّا، وأنشأ الكثير منهم صناعات جديدة؛ بحيث أصبحت البطالة نادرة بين اليهود، ثم أُعلن في العام التالي عن دخول٣٤,٦٤١ مهاجرًا[٦٣]؛ بحيث وصل عددهم في نهاية عام ١٩٢٥ حوالي ١٠٨ آلاف نسمة بعد أن كانوا ٥٥ ألف نسمة عام ١٩٢٠[٦٤].

الهجرة اليهودية ١٩٢٥- ١٩٢٩

في الشهر التالي لتولي اللورد بلومر Blumer مهام منصبه في القدس كمندوب سامي لفلسطين- في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥- صدر قانون جديد للهجرة؛ وبمقتضاه حدد الشروط اللازم توافرها في المهاجرين من الطبقة الوسطى الذين تزايدت هجرتهم إلى فلسطين:

(أ) الأشخاص أصحاب الموارد المستقلة والذين يشملون :

١. من يملك أكثر من ٥٠٠ جنيه مصري تمكنه من العمل في التجارة أو في الزراعة.

٢. ومن يمتلك أكثر من ٢٥٠ جنيهًا مصريًّا من الحرفيين.

٣. والشخص الذي دخله لا يقل عن ٦٠ جنيهًا مصريًّا سنويًّا.

٤. واليتامى أقل من ١٦ سنة، إذا ضمنت إعالتهم.

٥. رجال الدين الذين يوجد ضمان لإعالتهم.

٦. الطلبة الذين يوجد ضمان لإعالتهم حتى يمكنهم إعانة أنفسهم.

(ب) مهاجرون لا يمتلكون المبلغ المنصوص عليه في الفئة " أ ".

(جـــ) أشخاص توجد لهم أعمال محددة في فلسطين.

(د) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على مقيمين دائمين في فلسطين، أو يعتمدون على مهاجرين ينتمون إلى الفئات أ، ب، جـــ، باستثناء البند الخامس والسادس من الفئة أ.

أما عن قائمة العمل فهي تشمل الفئة (جـــ) من القانون السابق، والذي منح الوكالة اليهودية حق تقديم قائمة– مرتين في العام– تقدر فيها عدد العمال اليهود الذين يمكن إيجاد أعمال لهم في فترة الشهور الستة التي تنتهي بالتبادل في٣٠ /١١ و٣١ /٣، وكان المسئول عن إدارة الهجرة في حكومة فلسطين، يرفع توصية للمندوب السامي بمنح تراخيص العمل حسب القائمة التي أعدتها الوكالة اليهودية، ثم تمنح تصاريح العمل "على بياض" للوكالة اليهودية[٦٥].

وأطلقت حكومة الانتداب الهجرة اليهودية بالنسبة للمهاجرين الذين يمتلكون "موارد مستقلة" تمكنهم من إعالة أنفسهم، والتي حدد لها القانون حدًّا أدنى ٥٠٠ جنيه مصري، وكذلك المهاجرون الذين يعتمدون في معيشتهم– بعد وصولهم إلى فلسطين– على بعض أقاربهم المقيمين فيها[٦٦].

وقد أوضح وزير المستعمرات ليو أمرى L.Amery في جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٦ بمجلس العموم، في معرض إجابته عن سؤال ودجوود بشأن القيود التي

فرضها القانون الجديد للهجرة، بأن الهدف من هذا القانون هو تقنين الإجراءات، وتحسين الأساليب التي تنظم الهجرة[٦٧].

وكانت وزارة المستعمرات تلتمس المبررات للسماح للمهاجرين اليهود بدخول فلسطين، ففي ١٩ يولية سنة ١٩٢٦ وُجهت لوزير المستعمرات عدة أسئلة، بشأن مائة وأربعين عائلة يهودية، حُجزت في بغداد، وهي في طريقها إلى فلسطين للإقامة فيها، فأجاب: "بأن اللورد بلومر قد أبلغه أن اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين، بدأت التحقيق في هذا الأمر، وأنها– في أقرب وقت– ستقدم طلبًا إلى المندوب السامي"، وأضاف "إنهم يرتابون في أن هذه العائلات تملك الأموال الكافية للسماح لها بدخول البلاد إلا إذا دخلتها بصفة أيدٍ عاملة"[٦٨].

والملاحظ أن الهجرة اليهودية بعد أن وصلت إلى أعلى رقم أي ٣٤٠٠٠ تقريبًا عام ١٩٢٥، هبطت كثيرًا خلال السنوات الثلاث التالية، وهذا الهبوط مرتبط بالأزمة الاقتصادية؛ حيث ارتفع عدد اليهود المهاجرين من فلسطين (أي الهجرة العكسية)، ففى عام ١٩٢٦ بلغ عدد المهاجرين من فلسطين أكثر من سبعة آلاف مهاجر يهودي، وقد أثار أحد أعضاء مجلس العموم هذا الأمر في جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٢٧، وجاء رد أمري "بأن هذه الهجرة كانت بسبب البطالة في فلسطين، لاسيما خلال الجزء الأخير من العام عندما تجاوزت الهجرة اليهودية من فلسطين عن المهاجرين إليها"[٦٩]، ثم أشار في جلسة أخرى إلى وجود نحو ٦٥٠٠ عاطل عن العمل من اليهود في فلسطين خلال الفترة المنتهية في ديسمبر سنة ١٩٢٧[٧٠]. ومن ثَم فقد زاد عدد الخارجين من فلسطين على الداخلين إليها عام ١٩٢٧ بأكثر من ٢٠٠٠، ولهذا كان يجب اتخاذ خطوات فعالة لتشجيع الهجرة؛ لذا نجد الكولونيل ودجوود طالب في جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ بتخفيض الرسوم المفروضة على المهاجرين

لفلسطين، بالرغم من قيام المنظمة الصهيونية بدفع هذه النفقات لحكومة فلسطين بالنيابة عن هؤلاء المهاجرين على حد قول أمري وزير المستعمرات[٧١].

ويمكن القول إن التدهور الاقتصادي الذي أوقف زيادة الهجرة اليهودية، يعزى إلى حد ما إلى تدهور العملة البولندية؛ إذ جاء نصف المهاجرين من بولندا خلال هذه الفترة[٧٢]. ويؤكد ذلك ما أورده وكيل وزارة المستعمرات البرلماني دروموند تشيلز D.Shiels في معرض إجابته عن سؤال عضو المحافظين هوارد بوري Howard Bury، في جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٠، بمجلس العموم عن البلدان التي أتى منها المهاجرون إلى فلسطين خلال الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٩، فقال: "لقد أتى من بريطانيا العظمى حوالي ٩٧٤ مهاجرًا يهوديًّا، والولايات المتحدة الأمريكية ٢,٢١٧ يهوديًّا، وروسيا ١٦,٧٩٦ يهوديًّا، ورومانيا ٥,٥٥٥ يهوديًّا، وألمانيا ٢,٣٢٤ يهوديًّا، وهنغاريا٢٧٦ يهوديًّا، والنمسا ١٠٩٥، ومن بولندا فقط ٣٨,٨٥٠ يهوديًّا"[٧٣].

وكان عدد السكان اليهود في فلسطين حتى نهاية عام ١٩٢٨، مثلما أوضح وكيل وزارة المستعمرات أورمسبي جور في جلسة ٢ مايو سنة ١٩٢٩ بمجلس العموم حوالي ١٤٩,٥٥٤ نسمة[٧٤]، ثم أعلن وكيل وزارة المستعمرات دروموند تشيلز في ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ أمام مجلس العموم أن "إجمالي عدد المهاجرين إلى فلسطين حتى نهاية عام ١٩٢٩ بلغ حوالي ٨٩,٩٠٠ مهاجر"[٧٥]، ليصل إجمالي السكان اليهود المستقرون هناك عام ١٩٣٠ إلى حوالي ١٦٤,٧٩٦ نسمة[٧٦].

ولم تتوقف السياسة البريطانية عن تطوير وترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين؛ ففي جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ بمجلس العموم، تقدم ودجوود بسؤال لوزير المستعمرات بشأن توفير قرض لتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين،

فأجاب وزير المستعمرات "إن المنظمة الصهيونية قدمت في يونية سنة ١٩٢٨ اقتراحًا إلى حكومة صاحب الجلالة، بشأن اشتراك المنظمة مع حكومات أخرى في ضمان قرض لتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولم ترفض حكومة صاحب الجلالة الاقتراح، لكنها أخبرت المنظمة الصهيونية بأنها لا تستطيع أن تبدي أية موافقة لمثل هذا الاقتراح في ذلك الوقت"(٧٧).

وعند مناقشة ميزانية وزارة المستعمرات في جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ بمجلس العموم صرّح أمري في بيان له "إن سياستنا تقوم على المحافظة على مصلحة فلسطين ككل، وعلى القيام بالالتزامات المترتبة على الانتداب"، وأضاف "أنا على يقين من أن كل حكومة بريطانية سوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق الهدف الصهيوني كما ورد في صك الانتداب وتصريح بلفور"، ودلل على ذلك "بأن عدد سكان المستوطنات اليهودية بلغ ١٧ ألف يهودي عام ١٩٢٢، ووصل إلى أكثر من ٣٠ ألف يهودي عام ١٩٢٧". ثم تحدث كينوورثي، الموالي للصهيونية، وأشاد بموقف الحكومة البريطانية، التي التزمت بتنفيذ تصريح بلفور، مستشهدًا "بالتطور الذي شهدته فلسطين بسبب المساعدات التي قدمها الفقراء والأغنياء من إنجلترا وأمريكا ومن المهاجرين اليهود الأكثر فقرًا في بولندا وروسيا ورومانيا "(٧٨).

واختتمت المناقشة بكلمة أورمسبي جور التي أكد فيها "التزام الحكومة البريطانية والإدارة الفلسطينية (حكومة الانتداب) بزيادة المستوطنات اليهودية في فلسطين، بالإضافة إلى حرصهما على أداء واجبهما في حفظ القانون والنظام، والحيلولة دون قيام الصدامات والمنازعات بين العناصر المختلفة من السكان"(٧٩).

ويبدو أن النواب المحافظين، المؤيدين للحكومة، أرادوا تأكيد الدور الذي قامت به الصهيونية العالمية، إلى جانب بريطانيا، في جمع المساعدات والأموال اللازمة

لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ولم يذكروا أن الهدف من تلك المساعدات كان التخلص من هؤلاء اليهود بدلًا من أن تبلى بهم تلك الدول في أراضيها.

وقد جاء في تقرير لجنة شوShaw عام ١٩٢٩[٨٠] أن ثورة العرب كانت بسبب تزايد الهجرة اليهودية، وخشيتهم من أن يصبحوا أقلية في بلادهم، وأوصت حكومة لندن بأن تصدر بيانًا صريحًا عن السياسة التي ترغب في تطبيقها فيما يتعلق بالهجرة ومراقبتها، وإعادة النظر في وسائل تنظيمها من الناحية الإدارية، بقصد وضع حد لتكرار الهجرة الزائدة التي وقعت في عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦، وكذلك إيجاد حل بشكل أو بآخر لأخذ رأي الهيئات غير اليهودية (أي العربية) في مسألة هجرة اليهود[٨١].

ومن ناحية أخرى فقد كانت الحكومة تقوم بتيسير تجنس من يشاء منهم بالجنسية الفلسطينية وحرمان العرب المقيمين بالمهجر والمولودين فيه حقهم في الجنسية الفلسطينية، طبقًا للمرسوم الصادر في أغسطس سنة ١٩٢٥، الذي يعطي مهلة سنتين للحصول على هذه الجنسية، لكنه ينطوي على التخلي عن أي جنسية أخرى[٨٢]. وقد أثار بعض أعضاء مجلس العموم هذا الأمر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٨، وأجاب وزير المستعمرات: "إن الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية محددة طبقًا للمادة ٣٤ من معاهدة لوزان[٨٣] ولا يمكن تمديدها، فالرعايا العثمانيون المولودون في فلسطين والمقيمون بالخارج، يمكنهم الحصول على الجنسية إذا عادوا لفلسطين، وأقاموا فيها لمدة عامين، وحصلوا على موافقة من المندوب السامي، باستيفائهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون الجنسية الفلسطينية الصادر عام ١٩٢٥[٨٤]. إلا أن الموضوع أثير مرة أخرى في ديسمبر من العام نفسه، عندما رفضت السلطات منح ٣٠ ألفًا من المهاجرين الفلسطينيين أصلًا وعرقًا حقوق

المواطنة الفلسطينية؛ فصرح وزير المستعمرات بأن قانون الجنسية قد نُشر عام ١٩٢٥ في صحيفة فلسطين، ولم ينشر خارجها، ومن الصعب إشعار المهاجرين المنتشرين في جميع أنحاء العالم بصورة فردية بهذا القانون(٨٥).

ويبدو أن المسئولين البريطانيين قد أرادوا تفسير اتباعهم لهذه السياسة، برغبتهم في عدم خلق فئة كبيرة من الأشخاص، الذين بإمكانهم طلب الحماية البريطانية مع أنهم يقيمون في الخارج بشكل دائم. بالإضافة إلى تمتعهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون اليهود(٨٦).

الهجرة اليهودية ١٩٣٠ – ١٩٣٦

في جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ بمجلس العموم، وجه هوارد بوري سؤالًا لوزير المستعمرات بشأن ما شهدته السنوات العشر الأخيرة من دخول حوالي مائة ألف يهودي أتوا من أوروبا الشرقية إلى فلسطين في الوقت الذي يواجه فيه العرب العديد من الصعوبات من أجل دخول الأراضي الفلسطينية، إلا أن وكيل وزارة المستعمرات تشيلز لم يعقب على السؤال، وتدخل رئيس المجلس إدوارد فيتزوري (Edward Fitzory) ليمنع هوارد بوري من استكمال حديثه، وانتقل إلى استكمال الأسئلة الأخرى الواردة في الجلسة(٨٧).

ونتيجة للانتفاضة التي وقعت عام ١٩٢٩(٨٨)، ولحين انتظار تقرير لجنة التحقيق في هذه الحوادث، فقد قررت الحكومة البريطانية – على حد قول وكيل وزارة المستعمرات في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ في مجلس العموم– وقف الهجرة في مايو سنة ١٩٣٠، إذ ألغت إدارة فلسطين شهادات الهجرة التي سبق أن منحتها مؤخرًا

لدخول ٢٣٠٠ مهاجر يهودي إلى فلسطين لحين انتهاء لجنة سمبسون Simpson من عملها[٨٩].

ومن اللافت للنظر أن تقرير لجنة سمبسون لعام ١٩٣٠، قد أظهر أن الهجرة اليهودية تشكل خطرًا على العرب (الفلسطينيين)، كما طالبت اللجنة بالحد من هجرة العمال اليهود، وأن تُتخذ إجراءات صارمة للحد من الهجرة غير المشروعة. إلا أنه من جهة أخرى قد رفض التظلم الذي قدمه العرب بشأن رفض الحكومة منح العرب القاطنين خارج فلسطين الجنسية، ولم تجد ما يدعوها لرفض التفسير البريطاني، وتوصلت إلى أن هذا التظلم ليس له ما يبرره[٩٠].

واستنادًا إلى تقريري لجنتي شو وسمبسون، وفي محاولة منها لتهدئة الفلسطينيين عقب انتفاضة عام ١٩٢٩، قامت الحكومة البريطانية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإصدار بيان بشأن خطتها السياسية تجاه فلسطين، وقد عُرف هذا البيان باسم الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠.

وقد أكد الكتاب الأبيض على ضرورة فرض الرقابة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والحد من تدخل منظمة العمال في تنظيم الهجرة، وأضاف "إذا كانت هجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال"، فيجب "على الدولة المنتدبة– توفيقًا لأحكام صك الانتداب– إما أن تُخَفِّضَ الهجرة أو توقفها إذا استدعت الضرورة ذلك، ريثما يتسنى للعاطلين من الطبقات الأخرى إيجاد عمل لهم"[٩١].

ولم يرفض الفلسطينيون المشروع كما كانت بريطانيا تتوقع، بل سارعوا إلى الإعراب عن استعدادهم للنظر فيه، على الرغم من أنه لا يختلف عن سابقه كثيرًا[٩٢].

ومن جهة أخرى راحت محافل الصهيونية العالمية تندد بما سمته الخيانة البريطانية؛ ففي اليوم التالي لإعلان الكتاب الأبيض، صرح وايزمان بأن ماورد في البيان "يناقض صك الانتداب"، كما قدم استقالته من رئاسة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية احتجاجًا على المشروع، وتحركت الصهيونية في أوروبا وأمريكا، وقامت المظاهرات في هذه البلدان تستنكر الكتاب الأبيض وتؤيد وايزمان، وتسلمت عصبة الأمم سيلاً من البرقيات من ٤٨ دولة؛ مما جعل رايس "Rice"– أحد أعضاء لجنة الانتدابات– يتساءل عمَّا إذا كانت اللجنة أمام مؤامرة دعائية عالمية[٩٣].

وتزامنت تصريحات وايزمان مع قيام ثلاثة زعماء من المعارضة، هم ستانلي بلدوين ونيفيل تشمبرلن وليو أمري، بنشر رسالة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ في جريدة التايمز، تتهم الحكومة باتباع سياسة تتناقض مع صك الانتداب والسياسة التي التزمت بها الحكومات البريطانية السابقة على مدى اثنى عشر عامًا[٩٤].

ولم يكد يمر يومان على نشر الكتاب الأبيض حتى أبرق الجنرال سمطس Smuts –من مؤسسي عصبة الأمم– إلى رئيس الوزراء معربًا عن "كدره الشديد تجاه هذا البيان، الذي جاء متناقضًا مع تصريح بلفور، ومخالفًا للتعهدات التي قطعتها حكومة صاحب الجلالة"، وحث الحكومة البريطانية بشدة على ضرورة إعادة النظر بشأن سياستها فى فلسطين، وإصدار بيان واضح بشأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٩٥].

وسرعان ما حشدت القوى المؤيدة للصهيونية، واستخدمت معارضة المحافظين البرلمانية لممارسة الضغط على الحكومة؛ ففي جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمجلس العموم، طالب بلدوين – زعيم المحافظين– الحكومة بتقديم تفسير لما جاء في هذا الكتاب نظرًا لأنه يحمل تغييرًا في السياسة البريطانية، وجاء رد رئيس الوزراء رمزي

مكدونالد مؤكدًا على أنه لم يطرأ أي تغيير على السياسة البريطانية التي تعمل وفقًا لروح صك الانتداب. وفى جلسة اليوم التالي في مجلس العموم طالب لويد جورج– زعيم الأحرار– الحكومة بتقديم بيان واضح عن سياستها، متسائلاً عن كيفية تقديم مساعدات مالية لتحقيق التنمية فى فلسطين[٩٦].

وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أعلن وكيل وزارة المستعمرات لن Lunn في مجلس العموم "إن الحكومة البريطانية لم تستشر أو تتصل بالأحزاب السياسية فى فلسطين قبل نشر بيانها السياسى"[٩٧].

وأتت هذه الحملة أُكُلَها؛ ففي ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ كتب وزير المستعمرات اللورد باسفيلد إلى جريدة التايمز، مؤكدًا على أن الكتاب الأبيض لا يتعارض مع تصريح بلفور وصك الانتداب، ونافيًا ما تردد بشأن عزم الحكومة على وضع تشريع يحظر الوكالة اليهودية والجمعيات الصهيونية الاستمرار في سياستها المعروفة في مسألة الهجرة[٩٨]. كما أعلن رمزي مكدونالد في جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أمام مجلس العموم "إن حكومة صاحب الجلالة تنوي الاستمرار في تنفيذ تعهداتها بموجب صك الانتداب على كل من العرب (الفلسطينيين) واليهود في فلسطين"[٩٩].

وشهدت جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في مجلس العموم مناقشة سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين؛ حيث ألقى لويد جورج خطابًا مطولاً ضد الكتاب الأبيض أعلن فيه أنه لم يستشر بشأن بنود هذا الكتاب، وأبدى تشككه فيما إذا كان رئيس الوزراء قد استشير أيضًا، وأضاف "إنه يعتبر هذا الكتاب بمثابة وثيقة من جانب واحد، وفيه اعتداء على روح صك الانتداب، فلم يُعرض على لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الأمم، ولم يتضمن هذا الكتاب أي إشارة إلى أن الدولة المنتدبة مسئولة عن تفعيل الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧"، مشيرًا إلى

الدور الذي لعبه تدفق رأس المال اليهودي الموازي للهجرة اليهودية في تحسين أوضاع العرب في فلسطين[١٠٠].

كما انتقد وزير المستعمرات السابق أمري هذا الكتاب، واعتبره "بمثابة قنبلة لمجلس الوزراء كما كان بالنسبة لليهود، إذ أنه لا توجد نية للتخلي عن السياسة التي اتبعتها الحكومات السابقة لسنوات عديدة، وأنه إذا كان قد حدث خطأ فادح لعدم التشاور مع الأطراف المعنية، فإن الخطأ يقع على وزير المستعمرات"، ثم طالب الحكومة ببيان واضح، يفسر ما حدث متوقعًا إصدار طبعة منقحة من الكتاب الأبيض[١٠١].

وهكذا وجهت كل الانتقادات إلى اللورد باسفيلد، وانفردت به وحده جاعلة إياه المسئول الوحيد عنه. وانضم إليها كل من هربرت صموئيل، ودي روتشيلد، وكينوورثي[١٠٢]. واضطر وكيل وزارة المستعمرات تشيلز أن يرد بخطاب طويل، فند فيه الهجوم الموجه ضد الحكومة، مؤكدًا على "أن التخلي عن الانتداب لم يكن أبدًا من سياسة الحكومة الحاضرة، وأن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ تضمن عدة قضايا أسيء فهم مضمونها، وأن موقف الحكومة واضح، ويتلخص في أنها ستنفذ السياسة التي وردت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، كما فعلت فى الماضي، وأن سياسة تنمية الوطن القومي اليهودي سوف تأخذ ما تستحقه من الاهتمام، وأن الحكومة تنوي عقد قرض بقيمة ٥, ٢ مليون جنيه من أجل النهوض بالزراعة فى فلسطين، فضلاً عن الاهتمام بالتوسع العمراني، الذي يهدف لإسكان نحو١٠ آلاف عائلة هناك"، وأوضح "إن هذه الحكومة وكل الحكومات البريطانية السابقة قدمت كل التسهيلات لإنشاء الوطن القومي اليهودي، الذي يتفق تمامًا مع التزاماتنا، إلا أن على بريطانيا التزامًا آخر نحو العناصر غير اليهودية في فلسطين، وذلك يرجع إلى

عاملين: أولهما: الشرف البريطاني والالتزامات الدولية التي قبلتها بريطانيا. والثاني: إن قادة الصهاينة يعلمون تمامًا أنه لا يمكن تحقيق الوطن القومي اليهودي إلا بوجود مجتمع عربي راضٍ وقانع"[١٠٣].

أما ماكدونالد فقد قال في مستهل حديثه بشأن الموقف البريطاني تجاه الوطن القومي اليهودي "إنه ليس عهدًا واحدًا هذا الذي ورثناه، لقد ورثنا عهودًا، وهى ليست عهودًا متوافقة دائمًا"، كما أكد على أنه "كان شريكًا في الكتاب الأبيض، ويتحمل مسئولية كل كلمة نطق بها وزير المستعمرات"، وأخبر المجلس أنه اجتمع مع أعضاء الوفد العربي حينما جاء هذا الوفد الأخير إلى لندن عدة مرات، وأن هذا الكتاب قد أخذ على حد قوله "أخذًا عميقًا من قضيتهم"، إلا أنه نفى ما قيل بشأن وقف الهجرة قائلاً: "لا شيء في الكتاب الأبيض يبرر الاستنتاج القائل بأن الحكومة ترغب فى أن توقف الهجرة، أو أنها ترغب في أن تحد منها وفقًا لأرقام العرب العاطلين عن العمل وحسب". ثم أطنب بالفوائد الجمة التي أسبغها اليهود على فلسطين، مشيرًا إلى "أن الذي يفقده اليهود هو أن يتبينوا أن أفضل وسيلة للتقدم بفكرة الوطن القومي اليهودي إنما هي في التعاون الاقتصادي مع العرب... وأن الحكومة تفاهمت مع الصهاينة، وأنها ترحب بمثل هذا التفاهم مع العرب"[١٠٤].

وألقى هوبكن موريس H.Morris، أحد أعضاء لجنة شو، خطابًا أشار فيه إلى أن الكتاب الأبيض تضمن تفسيرًا لتصريح بلفور والحقائق المتعلقة الهجرة. وكل ما ورد فيه تناول الأساليب الحديثة في الزراعة والصناعة، وأضاف "لا أريد أن أنظر لما يحدث بين اليهود والعرب بوجهة نظر حزبية. فقد ساهم اليهود في رفاهية فلسطين، وجلبوا المشاريع العلمية والصناعية لتطويرها"، مؤكدًا على "أن الخلاف هنا بشأن

السيطرة والهيمنة السياسية، ونحن نتطلع إلى فلسطين، حيث لدى الشعبين حقوق متساوية"(١٠٥).

وقد أبدى العضو فردريك كوكس F.Cocks تأييده للحكومة التي وجد أنها أحدثت – بإصدارها هذا الكتاب– بعض التوازن بين العرب واليهود في ضوء ما ورد بصك الانتداب، مشيرًا إلى أن أحدًا لم يتناول المادة السادسة من الانتداب التي تتعلق بحقوق الطوائف الأخرى من السكان، وإلى الدور الذي قدمه العرب خلال فترة الحرب. إلا أن كلماته قد لحقت بها المقاطعة المعتادة(١٠٦).

أما هوارد بوري فقال: "إن الكتاب الأبيض الذي وُجِّهَ إليه الكثير من النقد يبدو لي أنه يحمل سياسة الحكومات السابقة، كما ورد في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، فهناك شروط الالتزام المزدوج للانتداب التي تتعلق بإنشاء الوطن القومي اليهودي وحماية الحقوق المدنية والدينية لجميع طوائف سكان فلسطين". وأضاف "إن الفقرة الأولى من المادة السادسة من صك الانتداب تؤكد عدم تأثير الهجرة اليهودية على حقوق وممتلكات باقي سكان فلسطين. فكلا التقريرين يؤكد منع حدوث البطالة في هذا البلد (فلسطين)؛ لذا يجب علينا منع وصول أعداد إضافية من السكان الذين يأتون للاستيلاء على العمل هناك"، وطالب "أن تكون هناك سياسة واضحة ومحددة تجاه فلسطين، ولا يجب أن تكون لعبة للسياسات الحزبية"، وأوضح "أن لدى العرب مخاوف حقيقية وصادقة نتيجة للهيمنة الصهيونية، وقد زادت الهجرة اليهودية من حدة هذه المخاوف في ضوء التصريحات التي كان يرددها الصهاينة لجعل فلسطين دولة يهودية. لذا أطالب الصهاينة بضرورة إعادة النظر في حركتهم السياسية وجعلها حركة روحية وثقافية، ومن ثم سوف يلقون دعمًا من الجميع"(١٠٧).

وهكذا بات واضحًا أن الحكومة البريطانية لم تكن تستطيع أن تقف ولو مؤقتًا موقفًا منصفًا من القضية الفلسطينية، في الوقت الذي كانت فيه الصهيونية العالمية تتحرك من أجل القضاء على أي اتجاه متعاطف مع عرب فلسطين. ومن ثم أصبح سحب الكتاب الأبيض مجرد مسألة وقت وترتيبات بين الأطراف المعنية بالانتداب.

ففي ٩ يناير سنة ١٩٣١ كتب باسفيلد إلى المندوب السامي تشانسلور قائلاً: "إن الحكومة لا تجد مفرًّا من كتابة ونشر أو السماح بنشر نص رسالة موجهة إلى الدكتور وايزمان تحدد سياستنا في فلسطين، بعبارات أكثر دقة من تلك العبارات الواردة في الكتاب الأبيض، وتلقى من اليهود قبولاً أكثر مما تلقاه هذه العبارات، بحيث يصبح مضمون الرسالة هو التفسير الرسمي للأمور التي تثيرها"[١٠٨].

وقد أثمر الضغط؛ فالتغيير في السياسة كان قيد المنال بإصدار ما أسماه العرب الكتاب الأسود عندما صرح مكدونالد في ١١ فبراير سنة ١٩٣١ أمام مجلس العموم "بأن لجنة وزارية تباحثت مع زعماء الصهاينة بشأن تفسير بعض الفقرات الواردة في التصريح الخاص بسياسة الحكومة الذي أُلقيَ في البرلمان في أكتوبر الماضي"، واقترح "تضمين تلك التفسيرات في شكل رسالة موجهة إلى الدكتور وايزمان ويُحتمل نشرها"، مشيرًا إلى "أن اللجنة الوزارية وزعماء الصهاينة كانوا على اتفاق تام في المحادثات". وأعلن تشيلز في نفس الجلسة "أنه لا توجد أية نية لنقل الإشراف على شئون فلسطين من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية"[١٠٩].

وفي جلسة اليوم التالي لمجلس العموم أوضح رئيس الوزراء "أن الخطاب هو التفسير الرسمي للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، وسوف يرسل كوثيقة رسمية إلى عصبة الأمم، كما سيرسل ضمن التعليمات الموجهة إلى المندوب السامي"، مؤكدًا "أن هذه

الرسالة قد تزيل سوء الفهم الذي صاحب إصدار الكتاب الأبيض، ولكنها لن تغير من السياسة البريطانية"[١١٠].

وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٣١ أُرسلت رسالة من رئيس الوزراء إلى وايزمان، وربما لأهميتها فقد قُرِئت في مجلس العموم، وطبعت في هنسرد Hansard [١١١]؛ حيث أوضح فيها مكدونالد بعض النقاط الغامضة التي وردت في الكتاب الأبيض.

وقد استهل رئيس الوزراء خطابه قائلاً: "إن هذا البيان سيكون تفسيرًا رسميًّا في بعض الأمور التي أسيء فهمها في الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر سنة ١٩٣٠"، مؤكدًا على التزام الحكومة بتسهيل الهجرة اليهودية وفقًا لبنود الانتداب، وبدون الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، واختتم البيان بالتأكيد على "أن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المنتدبة، هي التزامات مقدسة، ولن تحيد عن تنفيذها"[١١٢].

وقد طالب هوارد بوري في جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ لمجلس العموم تحديد جلسة لمناقشة ما ورد في خطاب رئيس الوزراء إلى وايزمان، وأجاب وزير الخزانة فيليب سنودن F.Snowden بالنيابة عن رئيس الوزراء "بأن السياسة البريطانية بشأن فلسطين، تمت مناقشتها في جلسة ١٧ نوفمبر الماضي، وليس من المقترح مناقشتها مرة أخرى"[١١٣].

وفي جلسة ٢٩ يونية سنة ١٩٣١ لمجلس العموم أبدى هوارد بوري اعتراضه على ما ورد في رسالة ١٣ فبراير بشأن تقييم العمل طبقًا لديانة العاملين. وقد رد تشيلز بأن "الاختلاف في المعايير الاقتصادية للعرقين (العربي واليهودي) هي إحدى الصعوبات التي نواجهها، ونشعر بتعاطف كبير تجاهها"[١١٤].

وهكذا كانت الرسالة التي أطلق عليها العرب اسم "الكتاب الأسود" محاولة بريطانية واضحة لتخفيف حدة القلق الصهيوني من الكتاب الأبيض، والذي كان بدوره محاولة للحد من العداء العربي الفلسطيني تجاه السياسة البريطانية المتعلقة بموضوع الهجرة. وفي نظر البريطانيين لم تشكل كلتا الوثيقتين خرقًا للسياسات المتبعة سابقًا[١١٥].

والذي لا شك فيه أن رسالة ماكدونالد لم تحظ برضى الفلسطينيين؛ ولهذا أكد مكدونالد في جلسة ٢ مارس سنة ١٩٣١ لمجلس العموم "أن رسالته لوايزمان قدمت تعديلاً لبعض فقرات وردت في الكتاب الأبيض الموضح فيه سياسة حكومة صاحب الجلالة؛ ولهذا لم يقم باستشارة اللجنة التنفيذية العربية"[١١٦].

وعلى الرغم من التزام الحكومة البريطانية بشأن إعلان سياستها، التي تقوم على الحياد أو عدم التحيز بين العرب واليهود وسعيها لإيجاد نظام ودي يجمع بين الفريقين، إلا أن هذا الأمر كان مخالفًا للواقع؛ حيث تألفت لجنة برلمانية قوامها أمرى وأوستن تشمبرلن وتشرشل ولويد جورج وناثان Nathan ولانسبوري Lansbury وجيمس دو روتشيلد للسهر على مصالح اليهود وإقامة وطنهم القومي في فلسطين[١١٧].

وفي الإحصاء الذي أجرته حكومة الانتداب عام ١٩٣١، تبين منه ازدياد عدد سكان فلسطين؛ حيث بلغ ١,٠٣٥,٨٢١ نسمة (٧٥٩,٧١٢ مسلمًا، ٩١,٣٩٨ مسيحيًّا، و١٧٤,٦١٠ يهوديًّا، و١٠,١٠١ من فئات أخرى)[١١٨]؛ وفي جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ في مجلس العموم أعلن كنليف ليستر "أن نسبة (عرب فلسطين) المسلمين بلغت حوالي٧٣,٣٤ %، (وعرب فلسطين) المسيحيين

حوالي ٧,٠٧ %، في حين بلغت نسبة اليهود حوالي ١٩,٥٩ % من جملة السكان"[١١٩].

فقد شهدت فلسطين خلال هذه الفترة موجة من الهجرة لم يسبق لها مثيل. فبعد أن كان عدد المهاجرين حوالي أربعة آلاف عام ١٩٣١، ارتفع عددهم بشكل متواصل وبلغ عشرة آلاف مهاجر عام ١٩٣٢، ثم ثلاثون ألفًا عام ١٩٣٣، ثم اثنين وأربعون ألفًا عام ١٩٣٤، وبلغ عدد المهاجرين حده الأعلى عام ١٩٣٥ حين قدم حوالى ٦٢ ألف مهاجر[١٢٠].

وهذه الأرقام لا تعكس صورة دقيقة لأعداد المهاجرين، إذ أن عددًا كبيرًا منهم قدموا دون الحصول على ترخيص رسمي من حكومة الانتداب. ففى عام ١٩٣١ سمحت حكومة الانتداب ببقاء ما يقارب ستة آلاف مهاجر يهودي، كانوا قد دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة[١٢١]. وفي عام ١٩٣٣ قدرت الأعداد التي تسللت إلى فلسطين بنحو ستة وعشرين ألفًا[١٢٢].

وعندما وصل الحزب النازي بزعامة أدولف هتلر إلى الحكم في ألمانيا[١٢٣]، نجد أن السلطات البريطانية قد اتخذت بعض التنظيمات الإدارية، ونسقت بين القواعد والقوانين السابقة التي نظمت الهجرة، وأصدرت بها قانونًا آخر، في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣، حيث سمح للفئات التالية بالهجرة إلى فلسطين.

الفئة أ: الأشخاص ذوو الموارد المستقلة ويشملون:

١- الأشخاص الذين يمتلكون مبلغًا لا يقل عن ألف جنيه فلسطيني.

٢- أصحاب المهن الحرة الذين يمتلكون مبلغًا لا يقل عن ٥٠٠ جنيه فلسطيني، إذا كانت هناك حاجة في فلسطين لأعداد جديدة منهم.

٣– العمال المهرة الذين يمتلكون مبلغًا لا يقل عن ٢٥٠ جنيهًا فلسطينيًّا، وإذا كانت قدرة البلاد الاقتصادية تسمح باستيعابهم.

٤– الأشخاص الذين لهم دخل ثابت لا يقل عن أربعة جنيهات فلسطينية.

٥– الأشخاص الذين يمتلكون مبلغًا لا يقل عن ٥٠٠ جنيه فلسطيني، ويقومون باستغلاله بحيث يدر عليهم دخلًا كافيًا.

الفئة ب: الأشخاص الذين يوجد ضمان بإعالتهم، ويشملون رجال الدين والطلبة الذين يقبلون في المؤسسات العلمية، واليتامى ممن تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، وتضمن إعالتهم إحدى المؤسسات العامة في فلسطين.

الفئة ج: العمال الذين لهم حرف محددة مع قيام الوكالة اليهودية بتقديم تقرير مع مقترحاتها عن الحالة الاقتصادية، وظروف العمل ليهود فلسطين، بمعاونة مندوب إدارة الهجرة، الذي يقوم بدوره بتقديم تقرير مستقل إلى إدارة الهجرة عن حالة العمال بين العرب ويرفع إلى المندوب السامى قبل إصدار تقريره.

الفئة د: المعالون الذين ينتمون إلى مقيمين دائمين فى فلسطين، أو يتبعون الفئات أ، ب، ج[١٢٤].

ومضت وزارة المستعمرات في تكرار مبدأ ارتباط الهجرة اليهودية إلى فلسطين بقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب[١٢٥]، كما أنها ألقت مسئولية تحديد عدد المهاجرين لتقدير المندوب السامي لفلسطين، ومن ثم نجد الأخير قد سمح بدخول ٤٥٠٠ مهاجر يهودي بجدول عمال نصف سنوي بدأ منذ أبريل ١٩٣٣[١٢٦].

وقد حدث تعديل لجدول هجرة العمال فى أكتوبر سنة ١٩٣٣، وبموجبه سُمح بدخول ٥٦٠٠ مهاجر يهودي منذ أبريل سنة ١٩٣٤. وفي معرض إجابته عن

سؤال بمجلس العموم بأن هذه الحصة الممنوحة كبيرة جدًّا، بحيث لا يمكن استيعابها مع مراعاة مصالح السكان الحاليين، صرح وزير المستعمرات كنليف ليستر بأن هذا التعديل جاء وفقًا لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب(١٢٧).

كما أكد في جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٣٤ بمجلس العموم أن "التزام حكومة صاحب الجلالة وكذلك الحكومات السابقة بتنفيذ بنود صك الانتداب، وارتباط الهجرة إلى فلسطين بمبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب". ثم أشار في جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٣٤ إلى طلب الوكالة اليهودية الحصول على شهادات هجرة لـــ ٢٠,١٠٠ مهاجر يهودي خلال الفترة منذ أبريل وحتى أكتوبر سنة ١٩٣٤، وأن المندوب السامى أقر بدخول٥٦٠٠ يهودي طبقًا لجدول العمال(١٢٨).

وقد أعلن وزير المستعمرات مالكولم مكدونالد فى ٢٩ يولية سنة ١٩٣٥ أمام مجلس العموم بدخول ١٤٨,٢٨٠ مهاجرًا يهوديًّا خلال ستة أعوام ليصل عددهم إلى ٣٥٥ ألفًا(١٢٩).

أما الوكالة اليهودية فقد منحت شهادات للهجرة لكل من يملك ألف جنيه فلسطيني. وأشار ودجوود إلى أن المهاجرين يأتون بهذه الأموال في شكل سلع وبضائع ألمانية؛ الأمر الذي قد يضر بالصناعة البريطانية، إلا أن وزير المستعمرات نفى حدوث هذا الأمر(١٣٠)، على الرغم من أن الوكالة اليهودية كانت قد عيَّنت اليهودي سام كوهين لمتابعة ملف يهود ألمانيا، وكان يتولى تزويد كل مهاجر بألف جنيه فلسطيني على شكل معدات أو سلع عن طريق شركة الاستثمارات التي كان يديرها في فلسطين(١٣١).

وشهد مجلس العموم العديد من الأسئلة التي أُثيرت بشأن الخطوات التي اتخذتها الحكومة البريطانية للحد من الهجرة اليهودية غير المشروعة إلى فلسطين؛ فأكد

كنليف ليستر في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣، "أن المهاجرين الذي يدخلون فلسطين، يخضعون لعملية انتقاء، وقبولهم مرتبط بقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وبموافقة المندوب السامي، الذي يلقى الدعم التام لتنفيذ هذه السياسة"[١٣٢]. وصرح بأن "هناك فئتين من المهاجرين غير مصرح لهما بدخول فلسطين وهما:

١. الأشخاص الذين يعبرون الحدود بدون تصريح.
٢. الأشخاص الذين يدخلون كمسافرين لمدة لا تتجاوز١٢ شهرًا، ويظلون في البلاد بطريقة غير مشروعة بعد انتهاء صلاحية الترخيص[١٣٣].

وأردف كنليف ليستر موضحًا "إن أعداد الفئة الأولى صغيرة؛ نظرًا للتدابير التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية على الحدود بالتعاون مع السلطات الفرنسية في سوريا. وفيما يتعلق بالفئة الثانية، فإن الإحصائيات تشير إلى أنها كبيرة، لذا قرر المندوب السامي– في الآونة الأخيرة وبموافقة مني– اتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:

١– استخدام موظفين إضافيين للحصول على إحصاءات دقيقة عن عدد الأشخاص، الذين يدخلون البلاد كمسافرين، ويظلون بها بصورة غير مشروعة.

٢– تخصيص ضابط مدرب لتنظيم تحركات المسافرين، الذين لديهم أسباب تدعوهم للبقاء، والكشف عن الأشخاص الذين دخلوا بدون تأشيرات دخول.

٣– اتخاذ خطوات مشددة لتحذير المستفيدين من تأشيرات المسافرين، وليس مسموح لهم بالإقامة أو بالعمل هناك".

وأكد وزير المستعمرات "إن تخفيض أعداد هؤلاء المهاجرين إلى الحد الأدنى سيعود بالفائدة على الجميع"[١٣٤].

وقد اتسمت تصريحات المسئولين البريطانيين بالتناقض؛ ففي الوقت الذي صدرت فيه اللوائح بشأن الحد من الهجرة غير المشروعة، نجدهم سمحوا بدخول الآلاف من المهاجرين اليهود غير المدرجين على جدول العمال؛ ففي جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ لمجلس العموم لم يستطع كنليف ليستر الإجابة عن سؤال العضو ودجوود بشأن العشرين ألف مهاجر ألماني الذين دخلوا فلسطين، وعمَّا إذا كان سيتم ترحيلهم[١٣٥].

إلا أن كنليف ليستر أكد في جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٣٤ لمجلس العموم بأن الإجراءات التي اتخذها "قد حدت من زيادة الهجرة غير المشروعة[١٣٦]، عندما صار متوسط عدد المستوطنين منهم حوالي ثلاثمائة في الشهر، بالمقارنة مع معدل ألف في الشهر خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٣٣"[١٣٧]. كما تم ترحيل ٦٢٧ يهودي من فلسطين منذ أول يناير وحتى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤، بالإضافة إلى ٢٤٣ تم رفضهم عند الحدود[١٣٨].

ووفقًا لتعليمات المندوب السامي كان يتم اعتقال هؤلاء المهاجرين– الذين دخلوا بطرق غير مشروعة– وإيداعهم بالسجون الفلسطينية لحين إطلاق سراحهم بعد التأكد من حيازتهم لوثائق السفر الدالة على شخصيتهم، ودفع الكفالة المطلوبة، لدرجة أن ٦٨ يهوديًّا اُحتجزوا في سجن عكا لعدم حيازتهم ما يثبت شخصيتهم. وقد اعترض بعض أعضاء مجلس العموم الموالين للصهيونية –ودجوود– على تلك الإجراءات؛ على اعتبار أن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه. فرد كنليف ليستر بأن تلك الإجراءات ضرورية للحد من هذه الهجرة[١٣٩].

ولم تكن وزارة المستعمرات تُصرح بالأعداد الصحيحة لهؤلاء المهاجرين فنجد مراوغة وزير المستعمرات مالكولم مكدونالد في الإجابة عن سؤال ودجوود بشأن معرفة عدد اليهود، الذين تم ترحيلهم من فلسطين، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وكذلك إجمالي عدد المهاجرين، الذين دخلوا فلسطين الآن بطريقة غير مشروعة، حيث جاءت إجابة الوزير: "بأن تلك الأرقام غير متاحة في الوقت الحالي، وسيطلب من المندوب السامي موافاته بها إن أمكن"[١٤٠].

ويبدو أن آثار التزام سياسة واكهوب[١٤١] بالحد من الهجرة غير المشروعة، قد ظهرت على عرب فلسطين وليس على اليهود، فالإحصائيات الرسمية لعام ١٩٣٤، أوضحت أن معظم المطرودين من البلاد من العرب لأسباب تتعلق (بمخالفات الهجرة)، كان ضعف العدد الذى طُرد من اليهود للأسباب ذاتها. وكأنما قد وعدت إدارة واكهوب بتسخير جهودها ضد الجهة الأقل مخالفة، على الرغم من معرفة الجميع أن الهجرة غير المشروعة هي ممارسة يهودية، ولا شك أنه كانت هناك محاولات لبعض العرب، الذين دخلوا فلسطين بصورة غير مشروعة، ولكنهم على عكس اليهود، لم يمكثوا فيها طويلاً، فبانتهاء العمل الموسمي، كانوا يعودون إلى أماكن إقامتهم الدائمة في شرق الأردن وسوريا ومصر[١٤٢].

وفي مجلس العموم طالب بعض أعضائه الحكومة البريطانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة وتقييد الهجرة العربية من شرق الأردن على غرار تقييد الهجرة اليهودية. وقد أوضح وزير المستعمرات في جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بأنه "وفقًا لما ورد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الهجرة لعام ١٩٣٣، التي تنص على أن الأشخاص المقيمين بصورة اعتيادية في شرق الأردن، يمكنهم دخول فلسطين بشكل مباشر– بموافقة من المندوب السامى– وإن لم يكن في حوزتهم

جوازات سفر أو ما يماثلها من وثائق، فإن إقامتهم أو توظيفهم في فلسطين مرتبط بالموضوع المؤهلين له"[١٤٣]. كما أجاب وزير الخزانة جورج ديفيز G.Davies، بالنيابة عن وزير المستعمرات، في جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٣٤ بأن "عدد المهاجرين من شرق الأردن بشكل عام قليل مقارنة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما أن قدرة البلاد الاقتصادية لاستيعاب هؤلاء المهاجرين تحكم هذه الهجرة"[١٤٤].

أما مجلس اللوردات ففي جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٣٤ انتقد اللورد لامنجتون السياسة البريطانية، التي سمحت بدخول اليهود من كافة الأجناس إلى فلسطين، في الوقت الذي فرضت فيه شروطًا صارمة على أكثر من ثلاثين ألف من العرب المنتشرين حول العالم، ولا يستطيعون دخول فلسطين، وتساءل إذا كان هناك نقص في الأيدى العاملة، فلماذا لا ينظر إلى مطالب هؤلاء العرب بالسماح لهم بدخول فلسطين؟ ثم أعرب عن أمله بتحديد نسبة المهاجرين على جدول العمال، حتى يتم السماح بدخول هؤلاء المهاجرين العرب. وقد رد وكيل وزارة المستعمرات البرلماني بلايموث بأنه "تمت الموافقة مؤخرًا على إنشاء مكتب إحصائي في فلسطين؛ لتمكين الحكومة– بشكل أكثر دقة– من معرفة مدى البطالة وغيرها من العوامل التي تقوم عليها قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب"[١٤٥].

وفي عام ١٩٣٥ وصلت أعداد هؤلاء المهاجرين اليهود حوالي ٣٦,٤٠٠ مهاجر، وقد اعترف بذلك واكهوب نفسه قائلًا في خطاب له: "إن عددًا كبيرًا من اليهود يدخلون البلاد تهريبًا بصورة غير مشروعة دون علم الحكومة أو بإذنها ومراقبتها، وعددهم لا يقل فى الواقع عن عدد اليهود غير المهربين"[١٤٦].

وقد كان العدد الأكبر من مهاجري هذه الفترة من يهود بولندا، إذ بلغ عددهم حوالي ٦٦ ألف مهاجر وشكلوا نسبة ٤٠ % من مجموع المهاجرين. كما

دخل حوالي ١٨ ألف مهاجر من يهود ألمانيا، وحوالي ثمانية آلاف مهاجر من يهود رومانيا. ويبدو أن ازدياد الهجرة خلال هذه الفترة من أوروبا الشرقية وألمانيا كان مرتبطًا بمجيء النازية إلى الحكم في ألمانيا؛ إذ أن النازيين أعلنوا جهارًا اضطهادهم لليهود. وقد كشف بعض الكُتَّاب اليهود مثل ألفريد ليلينتال Alfred Lilienthal عن أن الصهاينة اتصلوا بالنازيين وشجعوهم على هذه السياسة حتى يبرروا إقامة "الدولة "[١٤٧]. ويؤكد ذلك ما طالب به النائب ودجوود في مجلس العموم خلال أبريل ومايو سنة ١٩٣٣ من "ضرورة إظهار التعاطف تجاه ضحايا القمع في ألمانيا، من خلال تسهيل هجرة اللاجئين من اليهود الألمان إلى فلسطين"[١٤٨].

وفي عام ١٩٣٥ طالب بعض أعضاء مجلس العموم باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة حصة المهاجرين اليهود الألمان إلى فلسطين[١٤٩]. وقد أجاب وزير المستعمرات جيمس توماس J.Thomas في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بأنه "خُصصت لليهود الألمان خمسمائة شهادة من ألف شهادة هجرة، صدرت للوكالة اليهودية في فلسطين على حساب جدول العمال نصف سنوي للسنة الحالية"[١٥٠].

ويبدو أن الصهيونية في محاولتها المستمرة لتحقيق الهجرة، قد تحالفت مع النازيين مضطهدي اليهود؛ إذ انتقلت عدوى الهجرة من ألمانيا إلى مختلف بلدان أوروبا الشرقية. ويُذكر أن سلادكوسكي، رئيس وزراء بولندا، تأثر بسياسة ألمانيا نحو اليهود، فأعلن أن الصراع الاقتصادي ضد اليهود، كان له مبرر. كما أعلن وزير الخارجية البولندي "إن حكومة الجمهورية توافق على أن الحل– الأكثر فعالية للمشكلة اليهودية في بولندا– هو تقليل عدد اليهود في البلاد من خلال الهجرة"[١٥١].

وهكذا اتضح أن الحكومة البولندية لم تسمح بالهجرة اليهودية فحسب بل شجعتها، وكانت الظروف في رومانيا تشبه الظروف في بولندا؛ حيث أدت الأزمة الاقتصادية العالمية[١٥٢]، والتي عمَّت رومانيا في مطلع الثلاثينيات إلى زيادة الهجرة اليهودية منها، واتجه عدد منهم نحو فلسطين. كما أدى سوء الأحوال الاقتصادية في أمريكا إلى التشدد في تطبيق القيود المفروضة على الهجرة إليها[١٥٣].

بالإضافة إلى المهاجرين الذين قدموا من بولندا ورومانيا، قدم أكثر من خمسة آلاف من يهود اليمن، وكان هؤلاء يتجهون أولًا من اليمن إلى عدن ومنها إلى فلسطين، وكانت عدن آنذاك تحت الحكم البريطاني. كما قدم خلال هذه الفترة أيضًا حوالى أربعة آلاف من الولايات المتحدة من اليهود[١٥٤].

وعلى الرغم من أن اليهود الروس شكلوا– في السابق– ثاني أكبر مجموعة من المهاجرين، فإنهم تقريبًا اختفوا عام ١٩٣٣ وبعده، ذلك لأن الاتحاد السوفيتي بدأ يفرض على من ينوي الهجرة دفع ٥٠٠ دولار قبل مغادرة البلاد. وقد عللت الحكومة السوفيتية سياستها هذه بكونها محاولة للحفاظ على المصادر البشرية، التي كلف تطويرُها الحكومة الكثير من رأس المال[١٥٥].

وفي جلسة ٢ يولية سنة ١٩٣٦ لمجلس العموم أوضح أورمسبي جور"إن المهاجرين اليهود الذين سُجلوا ودخلوا فلسطين عام ١٩٣٥ حوالي ٦١,٨٥٤ مهاجرًا يهوديًّا، منهم ٢٧,٨٤٣ مهاجرًا من بولندا، و٨,٦٣٠ مهاجرًا من ألمانيا، و٦٤١ مهاجرًا من روسيا، والباقي من بلدان أخرى"[١٥٦].

وقد خشي بعض أعضاء مجلس العموم من تأثر السياحة بالرسوم المفروضة – التي قُدرت بـــ٦٠ جنيهًا – على السياح الراغبين في زيارة فلسطين. فنفى وزير المستعمرات حدوث هذا الأمر، مؤكدًا على أن تقرير المندوب السامي، الصادر في

أبريل سنة ١٩٣٤، يشير إلى أن هذه الرسوم، لن تؤثر على حركة السياحة، وأن البلاد شهدت خلال ذلك العام ازدهارًا سياحيًّا أكثر من أي وقت مضى[١٥٧]. كما أعلن كنليف ليستر في جلسة ٢ مايو سنة ١٩٣٤ "أن المندوب السامي منح تأشيرات سفر للمسافرين من زوار المعرض الصهيوني Levant Fair دون شرط إيداع المبلغ المفروض عليهم دفعه"[١٥٨].

الهجرة اليهودية ١٩٣٦ – ١٩٣٩

شهدت هذه الفترة استمرار الهجرة اليهودية وبخاصة غير المشروعة؛ حيث أبدت لجنة الانتدابات عام ١٩٣٦ أسفها؛ لأن الإجراءات التي اتخذت للحد من هذه الهجرة لم تكن أبدًا مرضية[١٥٩]. وكانت من الأسباب المباشرة لقيام ثورة ١٩٣٦؛ حيث قابل رؤساء الأحزاب الفلسطينية المندوب السامي واكهوب في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦ وصارحوه، بأن سياسة الحكومة القائمة مسئولة عن حوادث الاضطرابات، وطالبوه بوقف سيل الهجرة اليهودية، فأجابهم بأن هذه المسألة تخص السياسة العليا، التي سيبحثها الوفد العربي في لندن، ورأى زعماء الأحزاب تأجيل سفر الوفد نظرًا لاضطراب أحوال البلاد[١٦٠].

ومن جهة أخرى قرر المؤتمر العام الذي عُقد في القدس في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ الامتناع عن دفع الضرائب ابتداءً من ١٥ مايو "إذا لم تغير الحكومة البريطانية من سياستها تغييرًا أساسيًّا تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية". إلا أن الحكومة البريطانية تجاهلت الأمر ونشرت قانون الطوارئ الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦، وأعلنت في ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ جدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين الذي يسمح بدخول ٤٥٠٠ مهاجر في النصف الثاني من السنة؛ لهذا انتقل كفاح عرب فلسطين من مرحلة الإضراب والمظاهرات إلى مرحلة الثورة المسلحة، فقاموا بأعمال تخريبية

مثل نسف الجسور، وقلب القطارات، وقطع خطوط البرق والتليفون، وإتلاف الأشجار المثمرة في المستعمرات الصهيونية، وقتل سكانها، ونسف أنابيب البترول، التي تصب في حيفا، وإضرام النار في الزيت المتدفق منها، وإحراق المصانع اليهودية والمصانع العامة، واغتيال رجال الشرطة البريطانيين والصهاينة، الذين اشتهر عنهم التنكيل بالعرب الفلسطينيين(١٦١).

وفي مجلس العموم أعلن وزير المستعمرات توماس في جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ "قرار الحكومة البريطانية بإيفاد لجنة تحقيق ملكية(١٦٢)، لبحث أسباب الاضطرابات، ومطالب العرب واليهود دون التعرض لبنود صك الانتداب"(١٦٣).

وأثير الموضوع في مجلس اللوردات عندما وجه اللورد لامنجتون Lamington سؤالاً للحكومة في ٢١ يولية سنة ١٩٣٦ بشأن موقفها من الهجرة اليهودية، التي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في حدوث (ثورة ١٩٣٦)، وأجاب وزير الدولة البرلماني الإيرل بلايموث Playmoth Earl بأن مسألة الهجرة إلى فلسطين تعد إحدى المسائل المهمة التي ستقوم بدراستها اللجنة الملكية، ورفض التعليق على الدعاية التي صدرت بشأن وقف الهجرة اليهودية أثناء عمل اللجنة، كما رفض الإدلاء بأي تصريح بشأن نوايا الحكومة تجاه مسألة الهجرة. وفي اليوم التالي بمجلس العموم أجاب وزير المستعمرات أورمسبي جور على نفس السؤال بقوله: "إن الحكومة البريطانية لن تغير من سياستها حتى تنتهي اللجنة التي قررت إيفادها إلى فلسطين من عملها"(١٦٤).

وفي يوم سفر اللجنة الملكية – في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦– ألقى وزير المستعمرات بيانًا في مجلس العموم جاء فيه: "إن قرار وقف الهجرة أثناء عمل لجنة التحقيق الملكية لا تسوغه أسباب اقتصادية، وإنما يعرقل مهمتها، وفيه استباق لما

ستقرره اللجنة بشأن مشكلة الهجرة"، ولذلك "فإن حكومة صاحب الجلالة رأت أنه من الضروري في ظل الظروف السائدة الآن في فلسطين أن تطلب من المندوب السامي أن ينظر بتحفظ في مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وبناء على ما أوصى به المندوب السامي، فقد حدد جدول الهجرة للعمال للستة أشهر القادمة، التي بدأت منذ أول أكتوبر الماضي بألف وثمانمائة شهادة، مع استمرار أنواع الهجرة الأخرى وفقًا للقانون"[١٦٥].

ويبدو أن بيان وزير المستعمرات الغامض كان يعني تظاهر إدارة الانتداب بعودتها لاتباع سياسة مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وأنها لن تصدر جدولاً سخيًّا إلى حد التطرف بالمهاجرين اليهود كما كانت تفعل من قبل. كما أن الشكل الذي صيغ فيه البيان بدا وكأنه يقصد تَرْك انطباعٍ في نفوس الفلسطينيين بأن نوعًا من الامتياز قد خصوا به فى حين أن واقع الأمر لا ينطوي على شيء من ذلك[١٦٦].

وعلى الرغم من هذه الحوادث فإن وزير المستعمرات أعلن في ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ التزام الحكومة الحالية بالسياسة التي وردت في رسالة رمزي مكدونالد إلى وايزمان– في ١٣ فبراير سنة ١٩٣١– ولهذا وافق المندوب السامي على دخول ٧٧٠ يهوديًّا للفترة من أبريل وحتى يولية سنة ١٩٣٧. وفسر أورمسبي جور في ٢٦ مايو ١٩٣٧ ذلك إلى قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب[١٦٧].

على أية حال فقد أنهت اللجنة الملكية عملها وعادت إلى لندن في ١٧ يناير سنة ١٩٣٧، وصدر تقريرها بعد ستة أشهر– في ٧ يولية سنة ١٩٣٧ – متضمنًا وصفًا موجزًا لأسباب ثورة عام ١٩٣٦[١٦٨]، مشيرًا إلى أن عدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين حتى أوائل عام ١٩٣٧ بطرق غير مشروعة قد بلغ حوالي

أربعين ألفًا، ومطالبًا بأن يوضع أعلى حد سياسي للهجرة اليهودية، يحدد باثني عشر ألف مهاجر سنويًّا للسنوات الخمس المقبلة على أن يخضع إدخالهم لمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب[١٦٩].

كما صرح وزير المستعمرات أورمسبي جور في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ بأنه "تم ترحيل ٢٦ يهوديًّا ألمانيًّا في الفترة ١٩٣٤– ١٩٣٧ لدخولهم فلسطين بطرق غير مشروعة، كما أن هناك ٥٢ يهوديًّا قيد الاحتجاز، منذ ١٦ فبراير، لمخالفتهم لأحكام قانون الهجرة، بينهم ثماني نساء، وثمانية أطفال. في الوقت الذي دخل فيه ٢٩,٧٢٧ مهاجرًا يهوديًّا خلال عام ١٩٣٦، بينما بلغت الهجرة اليهودية من جميع الفئات– وفقًا للقوانين المتبعة– خلال عام ١٩٣٧ حوالي ٩٨٣٧ مهاجرًا"[١٧٠].

وفي مجلس اللوردات اقترح اللورد مارلي Marley إسكان عدد من يهود أوروبا الشرقية في بعض أنحاء الإمبراطورية البريطانية، وقال: "إنهم من العمال المجتهدين الذين يتعذر عليهم العمل في بولندا وأمثالها نظرًا للأزمات الاقتصادية المتوالية عليها، وأن مشكلة فلسطين لن تحل بهذه الوسيلة؛ لأن أشد ما يستنكره العرب فيها تفاقم هجرة اليهود إليها"، واقترح "إمكانية تقليل هذا الضغط بتوجيه قسم من اليهود إلى أماكن أخرى غير فلسطين"[١٧١].

وقد أوضح أورمسبي جور في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ بمجلس العموم الأسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى وضع حد أقصى للهجرة اليهودية – طبقًا للبيان الصادر في يولية سنة ١٩٣٧ وحمل رقم ٥٥٣١– خلال الثمانية أشهر من أغسطس سنة ١٩٣٧ إلى مارس سنة ١٩٣٨ لا تزيد على ثمانية آلاف مهاجر. وأشار إلى أن اللجنة الملكية اقترحت فرض قيود على الهجرة اليهودية بدلاً من رفع المستوى السياسي للمهاجرين، وكذلك عدم السماح بالهجرة اليهودية داخل المنطقة

العربية، وأنه ينبغي تحديد الهجرة اليهودية من خلال القدرة الاقتصادية لفلسطين على الاستيعاب، كما أن اللجنة لم تقدم أي توصية فيما يتعلق بالتحكم في الهجرة خلال الفترة الانتقالية بين إصدار بيان السياسة العامة والتوصل للقرار النهائي بشأن التقسيم؛ ولهذا فقد قررت الحكومة البريطانية أنه لن يحدث تغيير في سياستها منذ أغسطس كسحب سلطة المندوب السامي والصلاحيات المفوضة له، وأنه ينبغي أن تمتد الصلاحيات لفترة أخرى قد تصل لحوالي اثني عشر شهرًا... وفيما يتعلق بالقيود التي فرضت، فقد تلقت الحكومة البريطانية التماسات من ممثلي الوكالة اليهودية ومن جهات أخرى لإدراكهم أن هناك إمكانية كبيرة لقبول مهاجرين على أسس اقتصادية[١٧٢].

وحرصًا منها للحد من القيود المتعلقة بالإجراءات المؤقتة للهجرة، ولتجنب حدوث أى تغيير في معدل الهجرة الكلي في الفترة الانتقالية، فقد قررت الحكومة البريطانية خلال الستة أشهر القادمة منذ أبريل وحتى سبتمبر سنة ١٩٣٨ تبني الإجراءات التالية:

١- السماح بدخول ألفي مهاجر كحد أقصى للأشخاص العائلين من الفئة (أ) وبحوزتهم ألف جنيه.

٢- لن يسمح بدخول فلسطين لأصحاب الحرف التجارية أو اليدوية الذين يملكون رأسمال حوالي ٢٥٠ جنيهًا.

٣- المهاجرون العمال من الفئة (ج)، فإنه وفقًا للإحصائيات التي أعدتها حكومة فلسطين، قُدرت نسبة البطالة العربية في سبع مدن بـــ٢١ ألفًا، وبلغت نسبة البطالة اليهودية حتى ٣١ ديسمبر الماضي إلى١٢ ألفًا، واتضح في ظل الظروف الحالية أنه لا يمكن قبول أعداد إضافية من

المهاجرين العمال، ومع ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على قبول حصة مكونة من ألف مهاجر في ضوء الظروف الاقتصادية وعلى أساسها سيتم تحديد عدد المهاجرين العمال المسموح لهم بالدخول خلال فترة الستة أشهر(١٧٣).

٤- المعالون من الفئة (د) طبقًا للحد الأدنى من المعالين المحددين في القسم ٢ (أ) من قانون الهجرة، وهذا يعني الزوجات والأطفال سواء من المهاجرين الجدد أو المهاجرين الذين دخلوا البلاد بشكل قانوني، وسيسمح لهم بالدخول بدون وضع قيود بالنسبة لعددهم. أما بشأن الأشخاص المعالين الآخرين كالآباء فسيتم السماح بدخول ٢٠٠ حالة فردية استثنائية(١٧٤).

وأكد رئيس الوزراء تشمبرلن تمسك الحكومة بهذه السياسة، ورفض مناقشة اقتراح تقدم به أحد أعضاء مجلس العموم مطالبًا استئناف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفقًا لمبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ نهاية مارس ١٩٣٨(١٧٥).

وقد أشار وزير المستعمرات، في ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨، إلى أن لجنة الانتدابات الدائمة قد درست هذه الإجراءات، ووافقت على هذه السياسة المقترحة كسياسة مؤقتة لحين وصول الحكومة البريطانية لقرار نهائي بشأن سياستها في فلسطين(١٧٦).

وفي جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بمجلس العموم تحدث تشمبرلن عن الجهود التي بُذلت في سبيل تيسير أسباب قبول اللاجئين اليهود من ألمانيا، وإسكانهم في بريطانيا ومستعمراتها، فأوضح "أنه سمح لنحو أحد عشر ألفًا من الرجال والنساء والأطفال بالنزول في إنجلترا منذ عام ١٩٢٢"، وأضاف "إن حكام تنجانيقا وغيانا

البريطانية وروديسيا الشمالية، قد أبدوا استعدادهم لاستقبال عدد قليل من اللاجئين"، موضحًا "أن فلسطين بلد صغير، ولا يمكن أن تحل مشكلة اللاجئين اليهود، فإن نسبة الذين دخلوا فى فلسطين خلال الاثنى عشر شهرًا الماضية من اليهود النازحين من ألمانيا لا تقل عن ١٠%". وأبدى تشمبرلن أمله في أن تشترك الدول الأخرى في تيسير أسباب الهجرة من ألمانيا(١٧٧).

وقد جاء البيان الذي ألقاه وزير المستعمرات مكدونالد في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ أمام مجلس العموم تفسيرًا للموقف البريطاني آنذاك: "أراني مضطرًّا إلى الإدلاء بكلمة– على سبيل التحذير– فإننا عندما وعدنا بتسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لم نكن نتوقع قط أن يحدث هذا الاضطهاد الشديد في أوروبا... ويجب ألا ندع سبيلاً إلى أن يتمكن إحساسنا بمشكلة يهود وسط أوروبا من التأثير على حكمنا الهادئ والمنصف على المشكلة الصعبة القائمة في فلسطين... إننا لم نقطع على أنفسنا عهدًا بجعل تلك البلاد خالية لكل شخص يود أن ينجو من تلك الكارثة العظمى". وأقر مكدونالد "بأن فلسطين حتى لو كانت خالية من السكان تمامًا، لما كان في استطاعة تربتها الفقيرة، أن تقبل أكثر من جزء صغير من مجموع هؤلاء اليهود الذين كانوا يودون الفرار من أوروبا". وقرن هذا الإقرار بالتأكيد على أن مسألة اللاجئين في أوروبا الوسطى لا يمكن تسويتها على حساب سكان فلسطين، وإنما يجب أن تنال الحل في ميدان أوسع كثيرًا من ذلك. إلا أن في استطاعة فلسطين أن تستمر في استقبال المهاجرين اليهود إليها مساعدة في حل المشكلة اليهودية، رغم ما آلت إليه ظروفها الاقتصادية والسياسية نتيجة تدفق المهاجرين اليهود إليها قبل بروز مشكلة اليهود الألمان وأثناءها. كما أشار إلى "أن العرب عاشوا فى فلسطين منذ قرون عديدة، ولم يؤخذ رأيهم عندما صدر تصريح بلفور، ولا عندما وضعت صيغة

الانتداب على بلادهم. وقد كانوا خلال السنوات العشرين التي تلت الحرب العالمية الأولى يرقبون هذا بالاحتجاج الصاخب بين حين وآخر. فقد شاهدوا تسرب أراضيهم من أيديهم، وانتشار المستعمرات اليهودية انتشارًا يضطرد بازدياد فى صميم البلاد فأخذت تساورهم المخاوف، ولو كنت عربيًّا لتولاني الذعر أيضًا"(١٧٨).

وعبّر الوزير عن الميل أكثر إلى الحق العربي في فلسطين بإقراره "بأن هؤلاء الذين فكروا في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، قد تحققت آمالهم بالفعل رغم أنهم جهلوا وجود ما يربو على ستمائة ألف نسمة من العرب في فلسطين مع بداية الانتداب البريطاني عليها، ثم صار عددهم نحو ستمائة وتسعين ألف نسمة عند إلقاء بيانه نتيجة للنمو الطبيعى وليس للهجرة من خارج بلادهم". وأشار إلى "أن الحسابات التقديرية توضح أن أعدادهم كانت ستزداد لتصل إلى مليون ونصف المليون خلال السنوات العشرين التالية"، واستنتج من ذلك أن "استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين من شأنه إلحاق الضرر بحقوق العرب ووضعهم. وإذا لم يستطع البريطانيون إزالة المخاوف التي باتت تساور العرب فعليهم أن يجابهوا شعبًا مرتابًا في منطقة واسعة الأرجاء من الشرق الأدنى، وما يترتب على ذلك من ضرورة إبقاء قسم كبير من الجيش البريطاني في فلسطين إلى أجل غير محدود"(١٧٩).

وهكذا جاء بيان وزير المستعمرات انعكاسًا لسياسة الحكومة البريطانية التي اتسمت بالتناقض؛ حيث إنها أقرت في هذا البيان بقاء الوضع السياسي في فلسطين على ماهو عليه حتى يتم التوصل إلى حل يتفق مع التزاماتها تجاه العرب واليهود لإقامة أسس السلام في فلسطين، كما جاء ذلك الموقف كمحاولة منها لتهدئة الثوار والرأي العام الفلسطيني في ضوء ظهور سُحُب الحرب العالمية الثانية التي بدت واضحة في الأفق.

ومن جهة أخرى تزعم المعارضة، في هـذه الجلسـة، هربـرت موريسـون H.Morrison، الذي اتهم الحكومة بعدم وجود سياسة لها في فلسطين، وتساءل: هل هي متمسكة بتصريح بلفور، وإقامة الوطن القومي اليهودي مـع تزايـد اهتمـام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المسألة، التي قد تضر بالعلاقات الإنجليزية الأمريكية، إذا اعتقد الأمريكيون أنه من المحتمل إلغاء تصريح بلفور؟[١٨٠].

كما تقدم النائب كازاليت Cazalette – عضو المحافظين– باقتراح مفاده قيام الأثرياء الأمريكيين بشراء مساحات واسعة من الأراضي في أفريقيا الغربية، الـتي لا يوجد فيها سكان وطنيون أو مستثمرون لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها إذا تعذر إقامته في فلسطين[١٨١].

أما تشرشل فقد طالب بوضع حد سياسي للهجرة اليهودية على أن يـدخل حيز التنفيذ خلال فترة زمنية محددة، واقترح بأنه "خلال الأعوام العشرة القادمة يجب ألا تكون الهجرة اليهودية إلى فلسطين أقل من النمو السكاني للعرب"[١٨٢].

وقد تولى اللورد ونترتون Winterton الرد على هذه المناقشات، فأشـار إلى مشروع تشرشل وقال: "منذ ثلاث سنوات قدم اللورد صموئيل اقتراحًا يعالج الهجرة اليهودية على نحو ما أراد تشرشل ولكنه يختلف عنه، فقد قال تشرشل: (إذا لم يرض العرب بمشروعه المتعلق بالهجرة فليس علينا أن نحتفظ بجـيش بريطـاني كـبير في فلسطين، بل يجب علينا أن نسلح اليهود). وهذا يعني أن هذا المشروع يعني تخلينا عن تبعاتنا كدولة منتدبة، ويؤدي إلى نتائج سلبية في البلدان المجاورة كمصر والسـعودية والعراق والهند الإسلامية"، وختم كلمته مؤكدًا على "التمسك بإقامة الوطن القومي اليهودي وتصريح بلفور، وكذلك الالتزام بعرض أي اتفاق على البرلمان من أجـل الموافقة عليه" [١٨٣].

وخلال رده على الأسئلة، التي أثيرت بمجلس العموم، بشأن السماح بدخول عشرة آلاف طفل من اللاجئين اليهود الألمان إلى فلسطين، أوضح وزير المستعمرات مكدونالد في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أن "فلسطين لا يمكن أن تحل مشكلة جميع اللاجئين اليهود الأوربيين"(١٨٤). ومن جهة أخرى أعلن في ٦ أبريل سنة ١٩٣٩ بأنه تم القبض على ١٧ لاجئًا يهوديًّا في ٥ فبراير سنة ١٩٣٩ لدخولهم البلاد بصفة غير مشروعة. وقد حكم عليهم في ٢٣ مارس الماضى بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وأوصى القاضي بإبعادهم. وأضاف "إن القانون لا ينص على أدنى عقوبة لدخول البلاد بدون حق قانوني، وسيبعد هؤلاء الأشخاص من البلاد بعد انتهاء مدة حبسهم إلى البلاد التي أتوا منها. ولقد علمت أن العادة جرت بتأجيل الإبعاد مدة معقولة إذا كان الذين يراد إبعادهم يبحثون عن بلاد أخرى لإيوائهم"(١٨٥).

وفى نهاية أبريل سنة ١٩٣٩ صدر تعديل لقانون الهجرة، تضمن عقوبات لمنع الهجرة غير المشروعة، بأن زيد الحد الأعلى لعقوبة الأشخاص، الذين يتواطئون مع غيرهم، ويساعدونهم في مخالفة القانون، من الغرامة مائتي جنيه أو السجن لمدة سنة وحتى غرامة ألف جنيه والسجن لمدة عامين، ويجوز اعتقال البواخر المشتبه بأنها تنقل ركابًا بصفة غير مشروعة واقتيادها إلى الميناء ويجوز أيضًا اعتقال صاحبها أو ربانها. وعند توقيف البواخر المشتبه بها أو المهاجرين المشتبه بهم، يجوز استعمال القوة لتنفيذ القانون، فإذا لم تذعن البواخر للإشارة المعطاة لها تطلق عليها النار(١٨٦).

وقد فسر وزير المستعمرات في جلسة ٢٦ أبريل تبني الحكومة البريطانية لهذا القرار "حرصًا منها على قمع الهجرة غير المشروعة"، وأضاف "إن هذه الهجرة المتجهة إلى فلسطين مستمرة بنسبة ألف في كل شهر تقريبًا، وأن الحكومة البريطانية تعطف كل العطف على اللاجئين، ولكن حدث خلال الأشهر الأخيرة أن بذلت سفن

أجنبية عدة محاولات لإنزال اللاجئين اليهود في شواطئ فلسطين بصورة غير مشروعة. فرؤي أنه من الضروري القضاء على ذلك، ولهذا عززت قوة خفر السواحل في فلسطين، وأقامت نظام دوريات البوليس البحري، وستتولى الحكومة الفلسطينية الإنفاق على هذه الإجراءات ... وقد أذن للمندوب السامي بتشديد القانون الخاص بالهجرة؛ بحيث تستطيع السلطات مصادرة السفن المشبوهة، وفرض عقوبات على أصحابها"(١٨٧).

وردًا على سؤال بشأن منع ١٢٢٩ مهاجرًا يهوديًّا– جاءوا على متن ثلاث سفن– من دخول الأراضي الفلسطينية بصورة غير مشروعة، في المدة من ١٥ فبراير وحتى ١٥ أبريل، أورد مكدونالد تفاصيل كاملة عن ٢٦٩ يهوديًّا مُنعوا من دخول البلاد، لأنهم جاءوا على متن الباخرة ساندو Sando في ٢٣ مارس، و٧١٠ مُنعوا من النزول من الباخرة أستير Astir في أول أبريل، و٢٥٠ من الباخرة أسيمى Assimi في١١ أبريل، وفي الحالة الأخيرة استطاع ستة يهود من ثمانين النزول إلى البر قبل ضبط الباخرة، وقد تم القبض عليهم، وتم التحقيق معهم. وأضاف الوزير "إن المهاجرين الذين يحاولون دخول البلاد بصفة غير مشروعة في المستقبل، سيزودون بالطعام والشراب أثناء مدة اعتقالهم بالميناء، وسيغادرون على نفقة الحكومة الفلسطينية. وفي ١٥ أبريل وصلت الباخرة بناجيا كونستريا Penagia Constria وعلي متنها ١٨٢ يهوديًّا، ضُبطوا في ميناء يافا... وتم نقل الركاب اليهود إلى الحَجْر الصحي في حيفا، حيث تتولى حكومة فلسطين حراستهم وإطعامهم، وسيحاكمون وسيعتقل ربان السفينة وبحارتها"(١٨٨).

كما نفى الوزير في ٥ يونية سنة ١٩٣٩ ما قيل بأن حكومة فلسطين تمنع عشرات الآلاف من اللاجئين من أوروبا الوسطى للإقامة فى فلسطين، وأشار إلى أنه

لا يوجد سبب يدفعها للقيام بهذا الأمر بشرط حصول هؤلاء اللاجئين على الأوراق القانونية وخضوعهم لقوانين البلاد(١٨٩).

وردًا على سؤال في ٧ يونية سنة ١٩٣٩ بمجلس العموم بشأن منح المندوب السامي سلطة التعامل مع السفن التي تقل مهاجرين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة، أقر وزير المستعمرات عن رضاه تجاه مراعاة المندوب السامي للمعاناة التي تواجهها هذه السفن؛ حيث إن حكومة فلسطين كانت تقوم بإمداد هؤلاء اللاجئين بالمؤن اللازمة قبل مغادرة فلسطين(١٩٠). وقد حدث ذلك مع الباخرة اليونانية أسيمي، التي كان على متنها مهاجرون، حاولوا دخول فلسطين بصورة غير مشروعة، فأعيدوا إلى ميناء حيفا في ٢٣ أبريل الماضي، وقامت حكومة فلسطين بالتعاون مع الجالية اليهودية بتوفير الغذاء لهم، لمدة لا تقل عن سبعة أيام مع توفير ١٥٠ – ٢٠٠ طن من المياه العذبة قبل مغادرتها الميناء(١٩١).

ومن ناحية أخرى فقد أعلنت الحكومة قيامها بخصم بعض أعداد هؤلاء المهاجرين من جدول الهجرة المشروعة، وذلك عندما سمحت السلطات الفلسطينية بدخول ١٨٢ منهم، كانوا على متن السفينة بناجيا كونستريا؛ وفسر وزير المستعمرات ذلك لفشل مساعي الحكومة الفلسطينية لإجبار السفينة على مغادرة ميناء حيفا، لقيام الركاب بطرح الأطعمة المقدمة لهم في البحر، وأصيبوا بنوبة هستيرية عندما علموا بالعزم على إعادتهم من حيث أتوا، وفي هذه الحالة لم يكن من الحكمة أن تغادر السفينة المرفأ(١٩٢).

ومع تردي الأوضاع الدولية وحرصًا منها على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩؛ الذي قيد الهجرة اليهودية بأن تكون "خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد

عدد السكان اليهود في فلسطين إلى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك، فإذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود وحساب عدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد الآن بطريقة غير مشروعة، فإن ذلك يسمح بإدخال نحو ٧٥ ألف مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية، اعتبارًا من أول أبريل من السنة الحالية، وعند انقضاء السنوات الخمس المشار إليها، لا يسمح بهجرة يهودية أخرى، إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد لقبولها"[١٩٣].

وما كاد تشمبرلن يعلن هذه السياسة حتى بدأ الصهاينة في دفع المعارضة العمالية في وجهه مثلما أثاروا معارضة المحافظين عام ١٩٣٠ في وجه ماكدونالد رئيس حكومة العمال. ويكاد الدور السياسي يتكرر فبريطانيا ظاهريًّا تعلن سياسة ولكن تعمل على تنفيذ نقيضها.

ففي مجلس العموم افتتح وزير المستعمرات مكدونالد جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ بعرض الكتاب الأبيض والدفاع عنه، ووصفه بأنه خير وسيلة للوفاء بالتعهدات المقطوعة للعرب واليهود معًا وللتوفيق بينهما ولصون المصالح السياسية البريطانية الكبرى، وهي المحافظة على صداقة العرب، وتأمين خطوط المواصلات الإمبراطورية. ثم تحدث عن مطالب اليهود، فأشار إلى تصريح بلفور مؤكدًا أن الحكومة ستبذل كل جهودها لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، كما تناول مسألة الهجرة موضحًا "أن القول بأن الحكومة تعهدت بالسماح بالهجرة إلى أقصى حد تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية ليس له نصيب من الصحة، فإن نص وثيقة الانتداب خالٍ من مثل هذا التعهد، وإن واجبنا إزاء هذه الوثيقة هو تسهيل الهجرة اليهودية، ولكن بدون الإضرار بحقوق الفريق الآخر من السكان". وهنا استدرك

مكدونالد قائلاً: "إن من الصحيح أن الحكومة صرحت عام ١٩٢٢ بأن الهجرة اليهودية لا ينبغي أن تتعدى مقدرة البلاد الاقتصادية، وأنها أعلنت عام ١٩٣١ أن هذه المقدرة هي المقياس الوحيد للهجرة، إلا أن ذلك لا يعني أن الحكومة قيدت نفسها أبد الآبدين بألا تأخذ في حسابها أي سبب آخر"(١٩٤).

وبعد أن أشار إلى ما حدث في السنوات التالية من توالي الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حتى زاد عددهم من نحو ثمانين ألفًا إلى أن بلغ عددهم الآن نحو أربعمائة وخمسين ألفًا قال: "إن التحسن المادي الذي أحدثه ذلك في فلسطين لم يكن يهم العرب بقدر ما كان يهمهم مصير حرياتهم السياسية التي أصبح يهددها تدفق المهاجرين الأقوياء بثروتهم وذكائهم"، وأضاف "إن للعرب حقوقًا يجب احترامها، وإن الحكومة ترى أن عدم تحديد الهجرة يؤدي إلى زيادة الأحقاد مما يعود بالضرر على اليهود وعلى العرب على حد سواء"(١٩٥).

وقد نقد توماس وليامز T.Wiliams– من حزب العمال– مشروع الحكومة قائلاً: "إنه يدمر تصريح بلفور ويهدم كل ما بنيناه في سنوات مضت، ولا يجب ألا تتنصل بلادنا من العهود التي ارتبطت بها". كما أشار إلى عدم صحة خوف العرب من سيطرة اليهود نظرًا لزيادة عدد العرب في فلسطين من ستمائة ألف إلى مليون مما يدل على عدم تخوفهم من سيطرة اليهود المزعومة. وختم وليامز كلمته "إن الحكومة البريطانية تضحي بأصدقائها في سبيل اكتساب صداقة من لا أمان لهم"(١٩٦).

ومن اللافت للنظر أن أحد النواب، المحافظين المؤيدين للحكومة، تولى الدفاع عن قضية العرب، فنجد النائب كروسلي Crossely أشار إلى تغلغل النفوذ اليهودي في كل الأوساط بما فيها مراكز الانتخاب، بينما لا يوجد للعرب ممثل واحد فى تلك الأوساط يستطيع أن يواجه الحكومة بأخطائها خلال السنوات الماضية، فلم يتمكن

العرب من إيصال شكواهم إلى آذان المجلس إلا عن طريق التضحية والكفاح، ثم أنكر القول إن فلسطين هي الملجأ التاريخي لليهود قائلاً: "إنه إذا كان هناك من يستحق حماية الإمبراطورية البريطانية فهم العرب الذين سكنوا فلسطين وزرعوها منذ ألف وأربعمائة عام". ثم أشار إلى ما جلبته الهجرة اليهودية عليهم من نكبات ودمار، كما وصف مشروع الحكومة بأنه حل وسط، واعترف بمبدأ حق العرب. وختم عبارته بمدح العرب "بأن كل رغبتهم هي أن يعيشوا أصدقاء لنا"[١٩٧].

وقد أعقبه ويكهام Wickham– من حزب المحافظين– فلم يتفق مع ما قيل بأن الخوف من تسلط اليهود لا يجول إلا فى أذهان بعض العرب، بل إن هذا الخوف والحذر متأصل فى قلوب العرب جميعًا. أما ودجوود فقد اعتبر "الكتاب الأبيض مثالاً لسياسة استرضاء العرب"، ثم وصف أمري– من النواب المحافظين ووزير المستعمرات سابقًا– مشروع الحكومة "بأنه يمزق وثيقة الانتداب، ويهدم كل الآمال، وفيه إخلال بالعهود والمواثيق لا نحو اليهود فقط بل نحو العالم أجمع"، وختم كلمته قائلاً: "بأنه سيصوت ضد المشروع، وأنه يخجل أن يتخذ سبيلاً آخر"[١٩٨].

كما تحدث نويل بيكر Noel-Baker– باسم العمال– فقال: "ينبغي لنا أن نوفي الأمانة التي أخذناها على عاتقنا، وسياسة الانتداب هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها خدمة المصالح الحقيقية للعرب واليهود... كما أنه لا يكون لخطبة مكدونالد ولا للكتاب الأبيض أي معنى إذا لم يكن معناهما أن العرب سيكونون أغلبية دائمة، ولا شك أن مكدونالد قد نقض الهدف من الانتداب، وخالف روحه بما ذكره من حق العرب أن يكونوا أغلبية"[١٩٩].

وقد ختم المناقشة وكيل وزارة الخارجية البرلماني بتلر Butler قائلاً: "إن الحكومة وضعت مشروعها على أمل أن تنشئ مناخًا جديدًا يسمح بتهدئة الخواطر

بين اليهود والعرب، وهي تضع الفريقين الآن أمام الحقائق التي لا مفر منها، وهي أن هناك حدًّا لمطامع كل منهما، فيفهم اليهود أن استمرار الهجرة دون نهاية أمر مستحيل، كما يفهم اليهود والعرب أن فلسطين لا يمكن أن تكون دولة يهودية بحتة ولا عربية، وهذا هو العلاج الوحيد للحالة التي وصلت إليها الأمور، والمأمول أن يؤدي ذلك إلى بعث روح التفاهم والتعاون بين الفريقين". وختم بتلر كلمته: "إن مشروع الحكومة لا ينقض صك الانتداب الذي تنحصر أغراضه في إنشاء وطن قومي لليهود، وحماية المصالح الدينية والمدنية لسكان فلسطين مع تهيئتهم للحكم الذاتي، وهذا الذي ترمي إليه الحكومة بمشروعها الذي يوفق بين هذه الأغراض الثلاثة بحل وسط لا يغلِّب غرضًا على آخر"(٢٠٠).

وفى اليوم التالي أُستؤنفت المناقشات في مجلس العموم، فافتتحها هربرت موريسون، وهو من الأعضاء البارزين في حزب العمال، منتقدًا سياسة الحكومة البريطانية التي شرحتها في الكتاب الأبيض، وبأنه لا يجب أن تكون تلك السياسة ملزمة للحكومات المستقبلية. كما اتهم الحكومة بالتعنت في تفسير تصريح بلفور لتجعله متفقًا مع السياسة التي تريد وضعها، فقال: "إن الكتاب الأبيض وتعليق وزير المستعمرات عليه جاءا غامضين في بيان الضمانات التي يراد بها حفظ حقوق الأقلية اليهودية في فلسطين. كما أن حزب العمال كان دائمًا يعطف على العرب، ويرغب في رفع مستوى معيشتهم في بلادهم، ولكن هذا الحزب لا يقبل أن يتحكم العرب وحدهم في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد مرور خمس سنوات، وناشد أعضاء المجلس بعدم الموافقة على سياسة الحكومة المعلنة في الكتاب الأبيض قبل أن تتاح الفرصة للجنة الانتدابات الدائمة بعصبة الأمم بدراسة الأمر"(٢٠١).

وتلاه رالف جلين Ralf.Glyn– من المحافظين– مؤيدًا سياسة الحكومة "بأن مخالفي الحكومة لم يتقدموا لنا بمشروع عملي يمكن الأخذ به، وأن مشروع الحكومة يتيح فرصة ثمينة لحل المشكلة الفلسطينية". وناشد اليهود أن يساهموا في نجاح المشروع، وأن يثقوا بأن الحكومة لن تحرمهم حقوقهم. وأضاف "إن مؤيدي اليهود قد ركزوا اهتمامهم في الناحية المادية من مصالح اليهود، وأغفلوا الجانب المعنوي منها، فإن غرض اليهود يتحقق في الواقع بإعطائهم مكانًا، يكون وطنًا لتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم"، فاعترض أرشيبالد سنكلير– من نواب الأحرار المعارضين– على ذلك قائلاً: "إن اليهود كان لهم مركز ثقافي في فلسطين، ولكن الذي أرادوه وحملوه على الاعتقاد بأنهم سوف ينالونه هو وطن يعودون إليه بعد تفرقهم وتشتتهم". وتساءل: "إذا كان اليهود قد أنفقوا أموالاً طائلة في سبيل تحسين الأراضي فلماذا لم يفعل العرب مثل ذلك، إذا كانوا يستطيعون الحصول على أموال لتنظيم الثورة، فلماذا لا يجدون من الأموال ما يحسنون به أراضيهم لمصلحة فقرائهم؟"، ثم أكد أن الكتاب الأبيض لا يتفق مع الانتداب؛ إذ أنه يفرض قيودًا على الهجرة اليهودية دون أن تكون هناك أي قيود على الهجرة العربية المقابلة، وإن واجب الحكومة يقضي عليها باستشارة لجنة الانتدابات قبل إقراره[٢٠٢]. ولم يذكر العضو أن العرب كانوا يدخلون فلسطين للعمل لفترة محددة مقابل الصهاينة، الذين دخلوا باسم السياحة أو بطرق غير مشروعة برعاية الوكالة اليهودية وسلطة الانتداب.

وبعد ذلك تحدث تشرشل منتقدًا مشروع الحكومة قائلاً: "إنه كأحد الأفراد المسئولين الذين كان لهم شأن في وضع السياسة البريطانية في الماضي لا يستطيع أن يقف صامتًا أمام نكث الحكومة البريطانية الحاضرة لعهودها إلى اليهود أمام العالم

أجمع"، وأضاف: "إن تصريح بلفور قد صدر بعد دراسة طويلة"، وأنه يقول ذلك عن علم؛ لأنه كان عضوًا بالحكومة التي أصدرته، وأشار إلى "أن هذا التصريح قبلته الحكومات المتتالية، وأيده كبار رجال حزب المحافظين، ومنهم تشمبرلن، والآن تريد الحكومة إلغاء هذا التصريح عندما يتم إقفال باب الهجرة بعد خمس سنوات، وجعل فتحه ثانية متوقفًا على إرادة العرب، خاصة وأنه تم الوفاء بالوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية على نفسها بالنسبة للعرب؛ فقد أُنشئت ممالك وإمارات عربية مستقلة بصورة لا مثيل لها في تاريخ العرب في مناطق شاسعة، لم يكن يسكنها العرب، وهذه الممالك أنشأتها بريطانيا وفرنسا"، مشيرًا إلى ما حدث عام ١٩٢٢، عندما تولى الأمير عبد الله في شرق الأردن والملك فيصل في العراق، ثم أهاب بالحكومة "ألا تتراجع أمام الواجب المشروع عليها، وإلا ستجعل نفسها محل سخرية العالم وأعدائها، الذين ألهبوا نار الثورة في فلسطين". وطلب– مثل أمرى– أن يؤخذ بعين الاعتبار رأي لجنة الانتدابات الدائمة قبل أن يصوت البرلمان على الكتاب الأبيض، وختم خطابه بقوله: "لا أعتقد أن العمل الذي قمنا به خلال العشرين سنة الماضية في فلسطين يتجاوز قوتنا ويتعداها، أو أن تلك المواظبة الأمينة لن تصل بذلك العمل إلى نجاح مجيد في النهاية"(٢٠٣).

وقد اختتم وزير الدومنيون توماس انسكيب T.Inskip المناقشة موضحًا أن سياسة الحكومة لا تخرج على تصريح بلفور ولا تعارضه، بل هي وفاء للعهد الذي انطوى عليه ذلك التصريح، فإن هذا التصريح لم يذكر شيئًا عن إنشاء دولة لليهود، بل إنه أشار إشارة صريحة إلى حقوق العرب في فلسطين، وهم سكان البلاد، فمشروع الحكومة للتوفيق بين حقوق الطرفين، وإن هجرة اليهود إلى فلسطين يجب أن يراعى خلالها حقوق العرب ومصالحهم. ونفى ما قيل من أن المشروع المقترح

معناه جعل العرب أصحاب الرأي الأخير في بقاء الوطن القومي لليهود أو عدم بقائه، والحكومة البريطانية صاحبة الحق في تحديد الهجرة[٢٠٤]. وأضاف "إن صك الانتداب لا يمكن أن يفسر على أنه ملزم بإبقاء باب الهجرة إلى فلسطين مفتوحًا على الدوام، وإن من يريد هذا التأويل متعنت ومسرف في تحميل العبارات أكثر مما تحتمل". وختم كلمته: "بأن مهمة الحكومة البريطانية إزاء مشكلة فلسطين صعبة، وأن غايتها تحقيق التعاون والتآلف بين الشعبين العربي واليهودي من أجل جلب السلام والرفاهية إلى فلسطين"[٢٠٥].

ومن اللافت للنظر أن الأغلبية التي نالتها الحكومة لم تكن كبيرة، فنالت ٨٩ صوتًا فقط (٢٦٨ صوتًا للحكومة و١٧٩ صوتًا ضدها وامتناع ١٠٩ عن التصويت)[٢٠٦].

ونظرًا لوجود ٤١٣ عضوًا بالمجلس من مؤيدي الحكومة، منهم ٣٧٢ عضوًا من حزب المحافظين، فإن بعض مؤيدي الحكومة قد اختار ألا يعطي صوته، بالإضافة لانضمام عشرين صوتًا منهم لأصوات المعارضة متأثرين بتشرشل وأمرى، اللذين تزعما معارضة الحكومة خلال المناقشات[٢٠٧].

كما لا يجب أن نغفل الدور الصهيوني، الذي كان له دور داخل مجلس العموم، ويوضح ذلك المناقشات التي سبقت الإشارة إليها، وأسفرت عن حدوث اختلافات داخل الأحزاب نفسها ما بين مؤيد ومعارض لسياسة الحكومة البريطانية.

أما في مجلس اللوردات فقد عُقدت جلسة في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ لمناقشة الكتاب الأبيض، وتولى وكيل وزارة المستعمرات اللورد دفرن Duffrin نشر سياسة الحكومة المقترحة بما لا يخرج عن خطاب مكدونالد في مجلس العموم؛ حيث نفى ما قيل بأن الكتاب الأبيض يخالف بنود الانتداب "ماعدا المدة التي حددت بشأن

الهجرة"؛ إذ أن الهدف منها منح اليهود فرصة في التوصل إلى اتفاق مع العرب، لأن نجاح الوطن القومي اليهودي في فلسطين يأتي من محاولة التعايش السلمي بين الشعبين العربي واليهودي. ثم تلا المادة الثانية من صك الانتداب بشأن مسئولية الدولة المنتدبة عن إقامة الوطن القومي اليهودي في ظل الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية للبلاد، تلك المادة التي تتفق مع الديباجة الواردة في الكتاب الأبيض "مع الحفاظ على الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان في فلسطين مع تطوير مؤسسات الحكم الذاتي"(٢٠٨).

وقد أعقبه اللورد سنل Snell– زعيم حزب العمال المعارض في المجلس– الذي اتهم الحكومة بأنها قد نقضت العهد الذي قطعته على نفسها لليهود، كما أنها تريد التخاذل عن أداء أول واجباتها، وهو حفظ الأمن في فلسطين. ثم تحدث هربرت صموئيل زعيم الأحرار فقال: "إن المشروع الحكومي لن يؤدي إلى تسوية المشكلة الفلسطينية، وإن أكبر ما يريد الاعتراض عليه، هو جعل الهجرة إلى فلسطين بعد خمس سنوات رهينة بإرادة العرب"، واقترح قيام حكومة اتحادية في فلسطين خلال السنوات الخمس الحالية "فيكون بها ولايات أغلبيتها لليهود وولايات أغلبيتها للعرب"، وأردف "إن من دواعي الأمل أن وزير المستعمرات– في خطابه أمام مجلس العموم– لم يوصد الباب أمام احتمال العمل بهذه الفكرة، كما اقترح أن يظل وضع الأماكن المقدسة سواء إسلامية أو مسيحية أو يهودية تحت الأيادي التي تحرسها الآن، حتى لو انتهى عهد الانتداب، ويجوز وضع الأماكن الإسلامية المقدسة تحت حماية الدول الإسلامية المجاورة"(٢٠٩).

أما رئيس أساقفة كنتربوري The Lord Archbishop of Canterbury فقد أشار إلى "أن كل الأحداث التي مرت بالبلاد، هي التي أدت إلى اتخاذ هذه

السياسة... فالكتاب الأبيض لا ينصف اليهود"، وتساءل "ألا يمكن أن يكون النظام الاتحادي أفضل، فهو يمنح العرب واليهود إقامة مقاطعات مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي". وقد انضم ايرل اوف ليتون Earl of Lytton إلى معارضي سياسة الكتاب الأبيض موضحًا "أن هذه السياسة لن تجلب السلام إلى فلسطين، وتتعارض مع التعهدات والوعود المتكررة، التي أعطيت لليهود، ولن تؤمن صداقتنا للعرب، الذين قادوا حملات عنف ضد حكمنا، وأخيرًا ستشكل عائقًا أمام علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أحد يعتقد أن تلك السياسة التي أمامنا اليوم ستكون قادرة في الدفاع عن تلك العواقب"[٢١٠].

ثم تحدث اللورد جلاسكو Glasgow قائلاً: "إن سياسة الحكومة تتفق مع التعهدات التي أعطتها بريطانيا بإنشاء الوطن القومي اليهودي، وقد تم تأمين ذلك التعهد، وأن اللورد سنل والمتحدثين الآخرين أغفلوا الجزء الأخير من صك الانتداب، الذي أصدرته عصبة الأمم عام ١٩٢٢، الذي يضمن حقوق الطوائف الأخرى من السكان وليس اليهود، وفي اعتقادي فإن اقتراح وقف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات يحقق هذا الأمر"، ثم وجه التحية "إلى وزير المستعمرات لإدارته رغم إرسال اثنين من اللجان الملكية، وبعد ورود تقارير سلبية بشأن تقسيم فلسطين؛ فقد وضع هذه الخطة الحالية التي توضح الحكمة والتعقل والشجاعة التي ما فتأت حكومة صاحب الجلالة اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة". وختم خطابه متمنيًا الرخاء للعرب واليهود في فلسطين، وألا تكون عربية أو يهودية، وإنما فلسطينية، متمنيًا التوفيق لسياسة حكومة صاحب الجلالة[٢١١].

وقد شارك اللورد لامنجتون مؤيدي سياسة الحكومة بأن "ما ورد بالكتاب الأبيض يعتبر الفرصة الوحيدة لتصحيح بعض مظالم العرب التي فشلت الحكومة في

حلها". وقد رد عليه اللورد ريدنج Reading بأن العرب اتخذوا خطة التهديد غير المعقولة، ولو أرادت الحكومة أن تباشر خطة الاتحاد التي أشار إليها رئيس أساقفة كنتربوري، وحافظت على مبدأ النسبة العددية بين العرب واليهود لفازت في اعتقاده بتأييد الفريقين فى فلسطين(٢١٢).

واختتم المناقشة وزير الهند اللورد زتلاند Zetland مدافعًا عن مشروع الحكومة "بأن سياسة الحكومة الواردة في الكتاب الأبيض تتفق مع صك الانتداب، وأن تلك السياسة جاءت في الصفحة الأولى من هذا الكتاب، وأنه يعتقد أن ما أُريد به أن يكون الوطن القومي هو وطن روحي يمكن حفظه حيًّا بواسطة الجامعة العبرية، ويمكن إغناؤه بالفنون اليهودية، وإقامة الشعائر الدينية اليهودية فيه"، وانتهت الجلسة بموافقة المجلس بالإجماع على اقتراح الحكومة بتأييد سياستها الواردة في الكتاب الأبيض(٢١٣).

وهكذا سعت بريطانيا لتثبيت دعائم الوطن الصهيوني؛ فعينت اليهودي هربرت صموئيل في منصب المندوب السامى، ليتولى مهمة تنفيذ السياسة البريطانية، وقام بوضع الأسس التي سار على دربها خلفائه؛ حيث فُتحت أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية، وأُصدرت قوانين الهجرة لأعوام (١٩٢١، ١٩٢٥، ١٩٣٣)، التي لم تشهد معارضة داخل البرلمان، بقدر ما كان الأعضاء يطالبون الحكومة بانتقاء المهاجرين خوفًا من دخول اليهود البلاشفة إلى فلسطين، أو معارضتهم للحكومة عندما كانت تمتنع عن إصدار شهادات الهجرة عقب حدوث أية اضطرابات فلسطينية (اضطرابات يافا عام١٩٢١، هبة أغسطس ١٩٢٩) كمحاولة لتهدئة الفلسطينيين.

وقد انبرى أعضاء البرلمان الموالين للصهيونية في الإشادة بالتأثير الإيجابي الذي أحدثته الهجرة اليهودية على فلسطين. ومن جهة أخرى وجهوا نقدًا لما ورد فى بعض بنود الكتاب الأبيض لمانسفيلد عام ١٩٣٠، زاعمين أن به خروجًا عن نصوص الانتداب، خاصة وإن هذا الكتاب اعتمد على توصيات لجنتى شو وسمبسون، وبخاصة الأخيرة التي أشارت إلى تأثير الهجرة اليهودية فى زيادة البطالة بين العرب الفلسطينيين، بالإضافة إلى طردهم من أراضيهم من أجل إقامة المستعمرات اليهودية. ومن ثم لم يكن غريبًا أن نشهد المنظمات الصهيونية تقوم باتخاذ كل الوسائل المتاحة للقضاء على ماورد فى هذا الكتاب، ومن بينها استخدام نفوذها داخل البرلمان البريطانى مستغلة الصراع الحزبى بين الحكومة العمالية برئاسة رمزى مكدونالد وأحزاب المعارضة. تلك الأحزاب التى أكدت على التزام الحكومات السابقة بتنفيذ وعد بلفور وصك الانتداب، غافلين ما ورد بصك الانتداب أيضًا بشأن حماية الحقوق الدينية والمدنية للطوائف الأخرى غير اليهودية.

كما شغلت الهجرة اليهودية غير المشروعة حيزًا مهمًا من المناقشات البرلمانية؛حيث ناشد أعضاء البرلمان الموالين للصهيونية الحكومة البريطانية بتخفيف القيود التي فرضتها علي هذه الهجرة من أجل استيعاب اليهود الهاربين من اضطهاد الحكم النازي، وقد كشف بعض الكُتّاب اليهود مثل ألفريد ليلينتال Alfred Lilienthal عن اتصال الصهيونية بالنازيين وتشجيعهم على اتباع هذه السياسة حتى يدعموا إقامة الدولة، ولهذا طالب ودجوود– من أشد الداعمين للصهيونية– بضرورة إظهار التعاطف تجاه ضحايا القمع في ألمانيا من خلال تسهيل هجرة اللاجئين اليهود الألمان إلى فلسطين.

كما استغلوا حوادث غرق السفن المحملة بالمهاجرين غير الشرعيين للمطالبة بزيادة حصة المهاجرين اليهود إلى فلسطين، في الوقت الذي تم فيه استغلال المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني، والتي كانت بمثابة معبر تمر من خلاله موجات الهجرة؛ حيث دخل أكثر من خمسة آلاف يهودي من اليمن، كانوا يتجهون من اليمن إلى عدن–الخاضعة للحكم البريطاني– ومنها إلى فلسطين.

أما العرب فقد حُرموا من العودة إلى أراضيهم. وعندما أتت بعض الأصوات الخافتة في البرلمان– وبخاصة في مجلس اللوردات– تطالب بتنفيذ ما ورد بصك الانتداب بشأن عدم إلحاق الضرر بحقوق الطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين، وتناشد بالبحث عن مستعمرات جديدة، يمكن أن تستوعب الأعداد الغفيرة من اليهود المضطهدين القادمين من أوروبا، وتنادي بحق العرب الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم خاصة في ظل الجهود والتضحيات التي قدمها العرب للبريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى، كانت الإجابة الصمت وعدم التعقيب.

ومع تردي الأوضاع الدولية، وإعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا بعد ثلاثة أشهر ونصف فقط من صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، فقد عزمت على تطبيقه لتدخل مشكلة الهجرة اليهودية والإرهاب الصهيوني مرحلة جديدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ...

هوامش الدراسة

(١) تعتبر الماجنا كارتا وثيقة دستورية عامة، بمثابة إعلان للعلاقة بين الملك والشعب، توضح طبيعة الالتزامات الإقطاعية، وتحدد كيف يسود القانون والعدل، وتزيد في توضيح القواعد الرئيسية للدستور. بايلي، سيدني، الديمقراطية البرلمانية الانجليزية، ترجمة:فاروق يوسف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٤.

(٢) يقضي هذا القانون بأن كل شخص محجوز بدون حكم قضائي أو إجازة من قاضي، له ولأقاربه الحق في أن يتقدم بالشكوى لأي قاض من قضاة المحكمة العليا فيأمر بإحضاره في الحال لسماع أقواله، فإذا ثبت له أنه محجوز بغير حكم أو بغير إجازة القاضي، حكم بالإفراج عنه وعاقب المسئولين عن هذا الحجز.حافظ عفيفي، الإنجليز في بلادهم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٣٥، ص٣٨.

(٣) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، ميكروفيلم ٥٤، محفظة ١٠٨، ملف ٣، مذكرة عن نظام الحكم في إنجلترا، الكود الأرشيفي ٠٣٤٣٩٨ – ٠٠٧٨.

(٤) حافظ عفيفي، المرجع السابق، ص ص ٤١، ٤٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٠٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٧) الأرشيف السري الجديد، ميكروفيلم ٥٤، المصدر السابق.

(٨) بايلي، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٩) حافظ عفيفى، المرجع السابق، ص ص ١١١، ١١٢.

(١٠) بايلي، المرجع السابق، ص ٩٧.

(١١) حافظ عفيفي، المرجع السابق، ص ١١٣.

(١٢) عندما أراد مجلس اللوردات أن يقيد سلطة الملكة " آن " في زيادة عدد أعضائه لم يوافق مجلس العموم، وأصبح حق الزيادة يتوقف على رغبة الوزارة التي تتولى الحكم، فإن رأت أن أكثرية المجلس تعطل سياستها هددته بالزيادة،كما حدث عام ١٨٣٢، عندما عارض مجلس اللوردات قانون الانتخاب، الذي صدر في ذلك الوقت، وكان هذا التهديد كافيًا لإرغام المجلس على قبول القانون. وإذا رأت أن عدد أنصارها لا يقوم بتمثيل آرائها حقيقة في المجلس، عيَّنت بعض أنصارها،كما حدث بعد تأليف وزارة العمال عام ١٩٢٩.حافظ عفيفي، المرجع السابق، ص ١١٩.

(١٣) حافظ عفيفى، المرجع نفسه، ص ١١٩.

(١٤) المرجع نفسه، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(١٥) بايلى، المرجع السابق، ص ٨٥.

(١٦) الكسندر، أيرون، الدستور البريطانى ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية، ترجمة:محمد أبو طائلة وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠، ص٧٩.

(١٧) وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ميكروفيلم ١٤٧، محفظة ٢٨٢، ملف١، الكود الأرشيفي ٠٣٦٥٠٦ – ٠٠٧٨.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) بايلى، المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢٠) أحمد طربين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ص ٤١–٤٩؛ محمود حسن صالح منسي، تصريح بلفور – مع قسم خاص عن فلسطين في تقارير بيل الأمريكية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ١٠٢–١١١ ؛ جيفريز،ج.م.ن، فلسطين. إليكم الحقيقة، ترجمة: أحمد خليل الحاج،ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧١، ص ص٢٩١–٢٩٩.

(٢١) دخلت الحكومة البريطانية عن طريق مندوبها السامي في مصر سير هنرى مكماهون في مفاوضات مع الشريف حسين أمير مكة، ودارت بينهما المكاتبات التي عرفت باسم مراسلات الحسين– مكماهون (١٩١٥–١٩١٦) حيث أبلغت بريطانيا الشريف حسين في الخطاب المؤرخ في٢٤ أكتوبر ١٩١٥ باستثناء مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق والشام وحمص وحماة وحلب بزعم أن هذه الأجزاء لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، ثم أوضحت بريطانيا في رسالة مكماهون المؤرخة في ١٤ ديسمبر ١٩١٥ الحدود التي تناولتها المباحثات التفصيلية، حيث شملت العراق وسوريا ولواء الإسكندرونة ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، كما شملت شبه الجزيرة العربية ومن ضمنها جميع مشيخات الخليج العربى وجميع محميات الجنوب العربى باستثناء مستعمرة عدن. كما تم الاتفاق على إعلان الشريف حسين خليفة للمسلمين. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩١٥–١٩٤٦، مطابع جريدة الصباح، القاهرة، ١٩٥٨، ص ص ٦–٢٨، ١٧٥– ١٨٠.

(٢٢) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٤، ص ص٢٩٤،٢٩٥.

(٢٣) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص ٨٧.

(24) House of Commons, Vol.99, November 14.1917, PP.382,383.

(25) Ibid, November 19.1917, P.838.

(٢٦) عارف العارف، تاريخ القدس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١، ص ١٣٩.

(٢٧) إلياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٢.

(٢٨) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥، ص٩٥.

(29) House of Commons, Vol.233, December 9.1929,P.76.

(30) Ibid, Vol.187, August 3.1925, P.961.

(31) House of Lords,Vol.45, June 15.1921, P.567.

(٣٢) وثائق وتقارير بريطانية عن شرق الأردن وفلسطين، تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة: يوليه ١٩٢٠– ديسمبر ١٩٢١، ترجمة: محمد عبدالكريم محافظة وآخر، ج١، مؤسسة حمادة للنشر، الأردن، ٢٠٠٠، ص ص٢١٦، ٢١٧.

(٣٣) وليم فهمي، المرجع السابق، ص ٤٩.

(34) House of Commons,Vol.133, October 27.1920, P.1766.

(35) House of Lords, Vol.40, June29.1920, P.1029.

(36) House of Commons,Vol.143, June 14.1921, PP.286,287.

(37) Ibid, Vol.144, July 14.1921, P.1540.

(38) House of Lords, Vol.45, June 15.1921, P.564.

(39) Ibid, Vol.49, February 14.1922, PP.145,150.

(40) Ibid,Vol.50, June 21.1922, P.1013.

(41) House of Commons, Vol.150, February 15.1922, P.15.

(٤٢) عبد العزيز الشناوي وآخر، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٧٧–١٧٩.

(٤٣) الأراضي الأميرية، هي الأراضي التي يتولى الأفراد زراعتها بإذن وتفويض من الدولة، فإذا تركت الأرض بدون زراعة لمدة ثلاث سنوات متتالية، تعود الأرض إلى الدولة. سمبسون، جون هوب، فلسطين.تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران، رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان في أكتوبر سنة ١٩٣٠، دار الأيتام السورية، القدس، ١٩٣٠، ص٤٥.

(٤٤) عبد العزيز الشناوي وآخر، المصدر السابق، ص ١٦٧.

الأرض الموات، هى الأرض البور أو الأرض غير المزروعة. ريفلين، هيلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة:أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤٣٣.

(45) House of Commons, Vol.156, July 4.1922, P.307.

(٤٦) قرر المؤتمر الفلسطيني الرابع الذي عقد في القدس في الفترة ما بين ٢٩ مايو و ٤ يونية عام ١٩٢١ إرسال وفد فلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني– وعضوية كل من الحاج توفيق حماد وأمين التميمي ومعين الماضي وشبلي الجمل وإبراهيم شماس– لعرض القضية الفلسطينية وتقديم مطالب عرب فلسطين إلى الحكومة البريطانية. وسافر الوفد يوم ١٩ يولية ١٩٢١ ومكث في لندن قرابة عام، لم يستطع فيها تغيير سياسة بريطانيا تجاه فلسطين.إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٩، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص٤١٦؛ تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨، ص ص١٣٢، ١٣٣.

(٤٧) الكيرين هايسود، أُنشئ عام ١٩٢٠، عندما واجهت الحركة الصهيونية مشكلة تمويل مشروعها الاستيطاني بعد صدور تصريح بلفور، وقد تضمن قرار إنشائه إلزام كل يهودي– أيًّا كان موقفه من الصهيونية– بدفع ضريبة سنوية بحد أدنى معين؛ للمساهمة في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، على أن يقوم الصندوق بتوظيف التبرعات والمساهمات المالية المختلفة في استثمارها في مشروعات إنتاجية لا تستهدف الربح. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج٦،ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٨١.

(48) House of Commons,Vol.135, December 7.1920, P.1940.

(49) Ibid, Vol.152, March 21.1922, P.216.

(50) Ibid, Vol.166, July 9.1923, P.900.

(51) Ibid, Vol.161, March 13.1923, P.1318.

(52) Ibid, Vol.151, March 14.1922, P.1974.

(53) Ibid, Vol. 161, March 7.1923, P.547.

(٥٤) إلياس سعد، المرجع السابق، ص ٢٤.

(55) House of Commons, March 14.1922, P.1947.

(٥٦) الأهرام، عدد ١٣٧٥٤ في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢، ص ٤.

(٥٧) أُعلن في ٢٣ نوفمبر١٩١٧ عن استخدام النقد المصري استخدامًا قانونيًا في فلسطين،ثم أصدر هربرت صموئيل بلاغًا رسميًا حدد فيه العملة المستعملة في فلسطين اعتبارًا من ٢٢يناير١٩٢١ بأنها "الليرة الذهبية المصرية، النقد الورقي المصري، المسكوكات النكلية والفضية المصرية"، هذا بالإضافة إلى الليرة الإنجليزية الذهبية، التي حدد سعرها بـــ٩٧,٥ قرشًا مصريًا. وفي أوائل أبريل١٩٢٤، شكل هربرت صموئيل لجنة لتقرير إمكانية سك نقد فلسطيني، وتحقق ذلك بصدور مرسوم النقد الفلسطيني في ٧ فبراير١٩٢٧، ثم إعلان وزير المستعمرات في ٢١ فبراير١٩٢٧ باستخدام النقد الفلسطيني "الذي سيضرب في لندن، ومكتوبًا باللغات الثلاث الإنجليزية والعربية والعبرية"،كما أكد أن صورة ملك إنجلترا لن تظهر على العملة. ثم أصدر المندوب السامي منشورًا حدد فيه أول نوفمبر١٩٢٧ تاريخًا للعمل بمرسوم النقد الفلسطيني". أما النقد المصري فقد ظل ساريًا حتى ٣١ مارس ١٩٢٨. كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢–١٩٣٩، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩،ص ص١٩١– ١٩٣.

(٥٨) وثائق وتقارير بريطانية عن شرق الأردن وفلسطين، المصدر السابق، ص ٦٦.

(59) House of Commons, 19 March 1923, P.2144.

(٦٠) اقترح تشرشل أثناء مباحثاته مع الوفد العربي في فبراير سنة ١٩٢٢، تشكيل لجنة عربية– يهوديـــة، مهمتها تنظيم الهجرة، مع تمتع المندوب السامي بسلطة اتخاذ القرار في حالة انعدام الاتفاق بين الطرفين المعنيين. انظر لورنس، هنري، مسألة فلسطين١٧٩٩–١٩٢٢، مج١، الكتاب الثاني، ترجمـــة: بشـــير السباعي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤١٢.

(61) House of Commons,Vol.167, August 2.1923, P.1701.

(62) Ibid, Vol.162, April 16.1923, P.1712.

(٦٣) الأهرام، عدد ١٤٦٠٤ في ٢٥ فبراير ١٩٢٥، ص٢؛ عدد ١٥١٤٩ في ١٩ نوفمبر ١٩٢٦، ص٣.

(٦٤) إسماعيل ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ، الرياض،١٩٨٣، ص٧٤.

(٦٥) وليم فهمي، المرجع السابق، ص ص ٥٢، ٥٣.

(٦٦) المرجع نفسه، ص ٥٣.

(67) House of Commons,Vol.192, March 3.1926, P.1452.

(68) Ibid, Vol. 198, July 19.1926, P.865.

(69) Ibid, Vol. 204, March 21.1927, P.16.

(70) Ibid, Vol. 213, February 20.1928, P.1190.

(71) Ibid, Vol. 205, April 26.1927, P.651.

(٧٢) المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، ترجمة: فاضل حسين،مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦،ص١٥.

(73) House of Commons, Vol.236, March12.1930, P.1308.

(74) Ibid,Vol.227, May 2.1929, P.1714.

(75) Ibid, Vol.237, April 9.1930, P.2149

(٧٦) لورنس، هنري، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(77) House of Commons, Vol.225, February 25.1929,PP.1548,1549.

(78) Ibid, Vol.227, April 30.1929, PP.1407,1467,1468.

(79) Ibid, P.1510.

(٨٠) في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩– وعقب انتهاء انتفاضة عام ١٩٢٩ بأسبوعين– عيَّن وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسيفيلد لجنة تحقيق برئاسة القاضي البريطاني ولتر شو، وعضوية ثلاثة نواب من البرلمان البريطاني، يمثلون الأحزاب الثلاثة (المحافظين والأحرار والعمال) وهم: هنرى بترتون H.Betterton، وهوبكن موريسH.Morris، وهنري سنل H.Snell، وكانت مهمتها " التحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاضطرابات الأخيرة في فلسطين، ووضع التوصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها". جيفرز، المرجع السابق، ص ٦١.

(٨١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص ١٦٠.

(٨٢) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة،١٩٥٥، ص ٧٤؛ لورنس، هنري، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٨٣) معاهدة لوزان، فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣، وقعت تركيا مع دول الوفاق هذه المعاهدة، التي تنازلت فيها عن حقوقها في الأراضي غير التركية التي فقدتها عقب الحرب العالمية الأولى،كما تضمنت إلى جانب معاهدة الصلح عدة اتفاقات وبروتوكولات، مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وحرية المضايق وقت السلم والحرب، مقابل وعد من الحكومة التركية بإجراء إصلاحات قضائية، وتعهد بحماية الأقليات. وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في ٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ على هذه المعاهدة. فاروق جميل عبدالله جاويش، مشروع معاهدة لوزان الأمريكية التركية ١٩٢٣–١٩٢٧، دار أبو المجد للطباعة، الجيزة، ١٩٩٦، ص ص ٥٤ – ٦٧.

(84) House of Commons, Vol.217, May 10.1928, P.422.

(85) Ibid, Vol. 223, December 20. 1928, PP. 3269,3270.

(٨٦) واصف عَبُوشي، فلسطين قبل الضياع. قراءة جديدة في المصادر البريطانية، ترجمة: علي الجرباوي، دار رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٨٥، ص٩٥.

(87) House of Commons, Vol.234, January 29.1930, PP.981,982.

(٨٨) هبة البراق: حدثت إثر صدام بين العرب واليهود عند الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، الذي يعتبره المسلمون حائط البراق؛ حيث ربط الرسول (ص) دابته –البراق– ليلة الاسراء والمعراج، بينما يعتقد اليهود أنه جدار هيكل سليمان (حائط المبكى). ففي ١٥ أغسطس قام اليهود بمظاهرة قرب الحرم بعد أن قاموا بأخرى في اليوم السابق في تل أبيب وهتفوا (الحائط حائطنا)، ولم يلتفتوا إلى تحذيرات الشرطة بعدم الذهاب للقدس بل على العكس تعمدوا ذلك. وفي اليوم التالي– الجمعة ١٦ أغسطس– قام المصلون المسلمون بمظاهرة مماثلة أمام البراق، ووقعت اشتباكات محدودة مع اليهود. وفي يوم الجمعة اللاحق– ٢٣ أغسطس– تجمعت حشود مسلمة في المسجد القصى للصلاة بمناسبة المولد النبوي الشريف. وبعد الصلاة خرجت الجموع مسلحة بالعصي والسكاكين وحتى السيوف واشتبكوا مع جماعة من اليهود وصلوا لنفس المكان واتسعت الاشتباكات ووصلت للحي اليهودي والمستعمرات المحيطة بالقدس. ووصلت تعزيزات كبيرة من قوات الحكومة بالمصفحات، وحلقت طائرات فوق المدينة وتمت السيطرة على الموقف. وهدأت الحالة في القدس، بينما انتقلت الصدامات إلى باقي المدن =والقرى الفلسطينية. واستمرت الاضطرابات حتى نهاية شهر أغسطس ١٩٢٩م. ولمعرفة المزيد انظر: إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص ص٤٣٣ – ٤٣٥.

(89) Ibid,Vol.239, May 21.1930, P.387.

(٩٠) تقرير سمبسون، المصدر السابق، ص ص ١٩٨، ٢٠٠. وبالاطلاع على مضابط مجلس اللوردات لم ترد أية مناقشات عن الهجرة اليهودية خلال تلك الفترة.

(٩١) المصدر نفسه، ص ص ١٨٤ – ١٨٦.

(٩٢) مذكرات السير رونالد ستورس، المصدر السابق، ص ٤٩٩.

(٩٣) محمد عزة دروزة،حول الحركة العربية الحديثة، ج٣، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٥١، ص ص ٦٨، ٦٩.

(94) The Times, No.45651, October 23.1930, P.15.

(95) Ibid, No.45654, October 27.1930, P.11.

(96) House of Commons, Vol.244, October 28, 29. 1930, PP.18,24,47

(97) Ibid, October 30.1930, P.212.

(98) The Times, No.45663, November 6.1930, P.15.

(99) House of Commons, Vol.244, November 12.1930, P.1654.

(100) House of Commons, Vol.245, November 17.1930, PP.79-81,84.

(101) Ibid, P.114.

(102) Ibid, PP.120,176,203.

(103) Ibid, PP.94,95,99.

(104) Ibid, PP.117- 120.

(105) Ibid, PP.184,186.

(106) Ibid, PP.163,164.

(107) Ibid, PP.143,144.

(١٠٨) واصف عبُوشي، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(109) House of Commons, Vol.248, February 11.1931, PP.388,389.

(110) Ibid, February 12.1931, PP.599,600.

(١١١) هانسرد: الإسم الشائع لتقارير مناقشات البرلمان البريطاني المنشورة حرفيًا. سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، مج٢، المكتبة الأكاديمية،٢٠٠١، ص١١٥٦.

(112) Ibid, February 13.1931, PP.752 – 757.

(113) Ibid, February 24.1931, PP.1948,1949.

(114) Ibid, Vol.254, June 29.1931,P.880.

(١١٥) واصف عَبُوشى، المرجع السابق، ص١٢٧.

(116) House of Commons, Vol.249, March 2.1931, P.38.

(١١٧) الأهرام، عددا ١٦٦٤٩،١٦٨٧٥ فى ١٦ أبريل، ٢٨ نوفمبر ١٩٣١، ص ٤.

(١١٨) إسماعيل ياغي وآخران، تاريخ فلسطين وجغرافيتها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص١٢.

(119) House of Commons, Vol.281, November15.1933,P.909.

(١٢٠) إلياس سعد، المرجع السابق، ص ٢٨

(١٢١) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(١٢٢) صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط.١، دار الفتح للنشر، بيروت،١٩٦٨، ص ص١٧٣، ١٧٤.

(١٢٣) فيشر،هـ.أ.ل، تاريخ أوربا في العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب هاشم وآخر، ط.٧، دار المعارف،القاهرة، ١٩٧٦، ص ٦١٦.

(١٢٤) وليم فهمي، المرجع السابق، ص ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(125) Ibid, Vol.276, April 3.1933, P.1420.

(126) Ibid, Vol.277, May 4.1933,PP.1030,1031.

(127) Ibid, Vol.283, December 6.1933, P.1492.

(128) Ibid, Vol.291, June 19, 21.1934, PP.203,204,550.

(129) Ibid, Vol.304, July 29.1935, P.2301.

(130) Ibid, Vol.293, November 6.1934, P.860.

(١٣١) لورنس، هنري، المرجع السابق، ص ٣٢.

(132) Ibid, Vol.281, November 9.1933,P.344.

(133) House of Commons, Vol.281, November 9.1933, PP.343,344.

(134) Ibid, P.344.

(135) Ibid,Vol.283, November 29.1933, P.865.

(١٣٦) الهجرة اليهودية غير المشروعة، يطلق هذا التعبير على المتسللين اليهود إلى فلسطين، الذين لم يحصلوا على تصاريح رسمية بدخولها من السلطات الحكومية. وليم فهمي، المرجع السابق، ص ٦٤.

(137) Ibid, Vol.290, June12.1934, P.1529.

(138) Ibid, Vol.295, December 5.1934, P.1568.

(139) Ibid, Vol.298, February18,26.1935, PP.34,950

(140) Ibid, Vol.304, July 9.1935, P.160.

(١٤١) في ١٣ يوليه سنة ١٩٣١ أصدرت حكومة فلسطين بلاغًا رسميًّا ذكرت فيه أن "جلالة الملك وافق على تعيين اللفتنانت جنرال (الفريق) آرثر جرانفيل واكهوب– حامل وسام الحمام ووسام القديسين ميخائيل وجورج ووسام إمبراطورية الهند من درجة كومبانيون ووسام الخدمة الممتازة، والقائد العام لولاية أيرلندا الشمالية – مندوبًا ساميًا لفلسطين وشرق الأردن". الأهرام، عدد ١٦٧٤٤ في ٢١ يولية ١٩٣١، ص٣.

(١٤٢) واصف عَبُوشي، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(143) House of Commons,Vol.284, December 14.1933,P.543.

(144) Ibid,Vol.287, March 26.1934, P.1629.

(145) House of Lords, Vol.93, June 27.1934,PP.186,198.

(١٤٦) صالح مسعود ابو يصير، المرجع السابق، ص ص١٧٣، ١٧٤.

(١٤٧) إلياس سعد، المرجع السابق، ص ٢٩.

(148) House of Commons,Vols.276,278, April 3.1933,P.1420;May 22,30.1933,PP.39,1722.

(149) Ibid,Vol.303, July 1.1935, P.1529.

(150) Ibid, Vol.307, December 9.1935, P.574.

(١٥١) وليم فهمي، المرجع السابق، ص٥٨.

(١٥٢) شهد عام ١٩٢٩بداية الانهيار المالي في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، عندما طالبت الأخيرة بسداد القروض الخاصة بها، التي كانت قد قدمتها لهذه الدول أثناء فترة الحرب العالمية الأولى، وسحبت أموالها من ألمانيا، وأدى ذلك لإغلاق كثير من المصارف، ووصلت الأزمة المالية مداها عام ١٩٣٣، وأصاب الفقر والبطالة غالبية دول العالم، إذ بلغت البطالة في بريطانيا عام ١٩٣٣حوالي ثلاثة ملايين نسمة. وفي ألمانيا حوالي ستة ملايين نسمة. سميث،دبليو.إتش.سي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر في القرن العشرين، ترجمة: السيد يوسف نصر، البيطاش للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ص ٥٨، ٥٩، ٦٣.

(١٥٣) وليم فهمي، المرجع السابق، ص ٥٨.

(١٥٤) إلياس سعد، المرجع السابق، ص ٣٠.

(١٥٥) واصف عَبُوشي، المرجع السابق، ص ١٣٧.

(156) House of Commons, Vol.314, July 2.1936, P.634.

(157) House of Commons, Vol.291, July 4.1934,PP.1887,1888.

(158) Ibid,Vol.289, May 2.1934, P.317.

(١٥٩) كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص٥١٠.

(١٦٠) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(١٦١) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، مج ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص٥٨٧، ٥٨٨.

(١٦٢) تولى اللورد بيل Peel رئاسة اللجنة، وسير هوراس رامبولد H.Rumbold نائبًا للرئيس، ويتولى مارتن M. Martin السكرتارية، وعضوية كل من لوري هاموند L.Hammond، موريس كارتر M.Carter، هارولد موريسH.Morris ، وريجينالد كوبلاند R. Coupland.

(163) Ibid,Vol.315, July 22,29.1936,PP.424,1511,1512.

(164) House of Lords, Vol.102, July 21.1936, P.126 ; House of Commons,Vol.315, July 22.1936, P.426.

(165) Ibid, November 5.1936, P.251.

(١٦٦) أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٩٢٢–١٩٣٩، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٢٩.

(167) Ibid, Vols.321,324, March17, May 26.1937,PP.251,263.

(١٦٨) تقرير اللجنة الملكية، ص ص ٤٩٠، ٤٩١.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ص ٤٩٣، ٥٠٤، ٥٠٨.

(170) House of Commons, Vol.332, February 23.1938,PP.339, 383.

(171) House of Lords,Vol.104, March 3.1937, P.453.

(172) House of Commons, Vol.333, March14.1938, PP.40, 41.

(173) Ibid, PP.42,43.

(174) Ibid, P. 44.

(175) Ibid, March 17.1938, P.584.

(176) Ibid, Vol.338, July 20.1938, P.2182.

(177) Ibid, Vol.341, November 21.1938, PP.1315,1316.

(178) House of Commons,Vol.341, November 24.1938, PP.1989,1990.

(179) Ibid, PP.1991,1992.

(180) Ibid, P.2002.

(181) Ibid, P.2028.

(182) Ibid, P.2039.

(183) Ibid, P.2105.

(184) Ibid, Vol. 342, December 14,21.1938,PP.1976,2873.

(185) Ibid, Vol.345, April 6.1939, P.2986.

(١٨٦) الأهرام، عدد ١٩٦٢١ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩، ص ٦.

(187) House of Commons, Vol.346, April 26.1939, P.1125.

(188) Ibid, PP.1128,1129.

(189) Ibid, Vol.348, June 5.1939, PP.176.

(190) Ibid, June 7.1939, P.412.

(191) Ibid, Vol.347, May 8.1939, P.28.

(192) Ibid, Vol.346, May 3.1939, P.1863.

(١٩٣) المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص٤٦.

(194) House of Commons,Vol.347, May 22.1939,PP.1938,1939.

(195) Ibid, PP.1943,1947,1951,1954.

(196) Ibid, PP.1963,1966.

(197) Ibid, PP.1967,1976.

(198) Ibid, PP.1990,1993,2015.

(199) Ibid, P.2040.

(200) Ibid, PP.2050,2055.

(201) Ibid, Vol.347, May 23.1939, PP.2131, 2135, 2142.

(202) Ibid, PP.2149, 2150, 2157.

(203) Ibid, PP.2168, 2173 - 2176, 2179.

(204) Ibid, P. 2179.

(205) Ibid, PP. 2186, 2189.

(206) Ibid, PP. 2190, 2194.

(٢٠٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، ميكروفيلم رقم ٣٦، محفظة٧٦، ملف ٣، الكود الأرشيفي ٠٣٣٨٦٢ – ٠٠٧٨، رسالة رقم ١٤٤٠، من سفير مصر المفوض بلندن إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩.

(208) House of Lords, Vol.113, May 23.1939, P.85.

(209) Ibid, PP.108,109.

(210) Ibid, PP. 115,117,119.

(211) Ibid, PP. 125,126.

(212) Ibid, PP.128, 136.

(213) Ibid, P.142.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ – الوثائق العربية غير المنشورة:

وثائق مودعة بدار الوثائق القومية

وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد:

- ميكروفيلم ٣٦، محفظة ٧٦، ملف ٣، الكود الأرشيفي ٠٣٣٨٦٢ – ٠٠٧٨ .
- ميكروفيلم٥٤، محفظة١٠٨، ملف٣، مذكرة عن نظام الحكم في إنجلترا، الكود الأرشيفي ٠٣٤٣٩٨ – ٠٠٧٨ .
- ميكروفيلم١٤٧، محفظة٢٨٢، ملف١،النشرة السرية،الكود الأرشيفي ٠٣٦٥٠٦–٠٠٧٨.

ب– وثائق عربية منشورة وكتب وثائقية:

- المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، ترجمة: فاضل حسين، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩١٥– ١٩٤٦، مطابع جريدة الصباح، القاهرة، ١٩٥٨.
- سمبسون، جون هوب، فلسطين. تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران، رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان في أكتوبر سنة ١٩٣٠، دار الأيتام السورية، القدس، ١٩٣٠.
- وثائق وتقارير بريطانية عن شرق الأردن وفلسطين، تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة يولية ١٩٢٠ – ديسمبر١٩٢١، ترجمة: محمد عبدالكريم محافظة وآخر، الجزء الأول، مؤسسة حمادة للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.

جـــ– الوثائق الأجنبية المنشورة:

Parliamentary Debates, Official Reports, Fifth Series,
House of Commons,1917-1939
House of Lords,1920-1939

ثانيًا: المذكرات الشخصية المنشورة:

• محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، المكتبة العصرية، صيدا،١٩٥١.

ثالثًا: الدوريات العربية:

• الأهرام، ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٣١، ١٩٣٩.

رابعًا: الدوريات الأجنبية:

The Times, 1930.

خامسًا: الدراسات والمؤلفات العربية:

• أحمد طربين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٩.

• أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار١٩٢٢– ١٩٣٩، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.

• إسماعيل ياغى، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ، الرياض،١٩٨٣.

• إسماعيل ياغى وآخران، تاريخ فلسطين وجغرافيتها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١.

• أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.

• إلياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩.

• إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٩، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

• تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨.

• حافظ عفيفي، الإنجليز في بلادهم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥.

• حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.

• سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، المجلد الثاني، المكتبة الأكاديمية،٢٠٠١.

- صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، الطبعة الأولى، دار الفتح للنشر، بيروت، ١٩٦٨.
- عارف العارف، تاريخ القدس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١.
- عبد العزيز الشناوي وآخر، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
- عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
- فاروق جميل عبدالله جاويش، مشروع معاهدة لوزان الأمريكية التركية ١٩٢٣-١٩٢٧، دار أبو المجد للطباعة، الجيزة، ١٩٩٦.
- كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢- ١٩٣٩، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤.
- محمود حسن صالح منسي، تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين في تقارير بيل الأمريكية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٠.
- واصف عَبُوشي، فلسطين قبل الضياع. قراءة جديدة في المصادر البريطانية، ترجمة: علي الجرباوي، دار رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٨٥.
- وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

سادسًا: الدراسات والمؤلفات المترجمة:

- الكسندر، أيرون، الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية، ترجمة: محمد أبو طائلة وآخرون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠.
- بايلي، سيدني، الديمقراطية البرلمانية الإنجليزية، ترجمة: فاروق يوسف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- جفريز، ج.م.ن، فلسطين.إليكم الحقيقة، ترجمة: أحمد خليل الحاج، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١.

- ريفلين، هيلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
- سميث، دبليو.إتش.سى، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر في القرن العشرين، ترجمة: السيد يوسف نصر، البيطاش للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- فيشر،هـــ.أ.ل، تاريخ أوربا في العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب هاشم وآخر، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
- لورنس، هنري، مسألة فلسطين، المجلد الأول، الكتاب الثاني، ترجمة: بشير السباعي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.